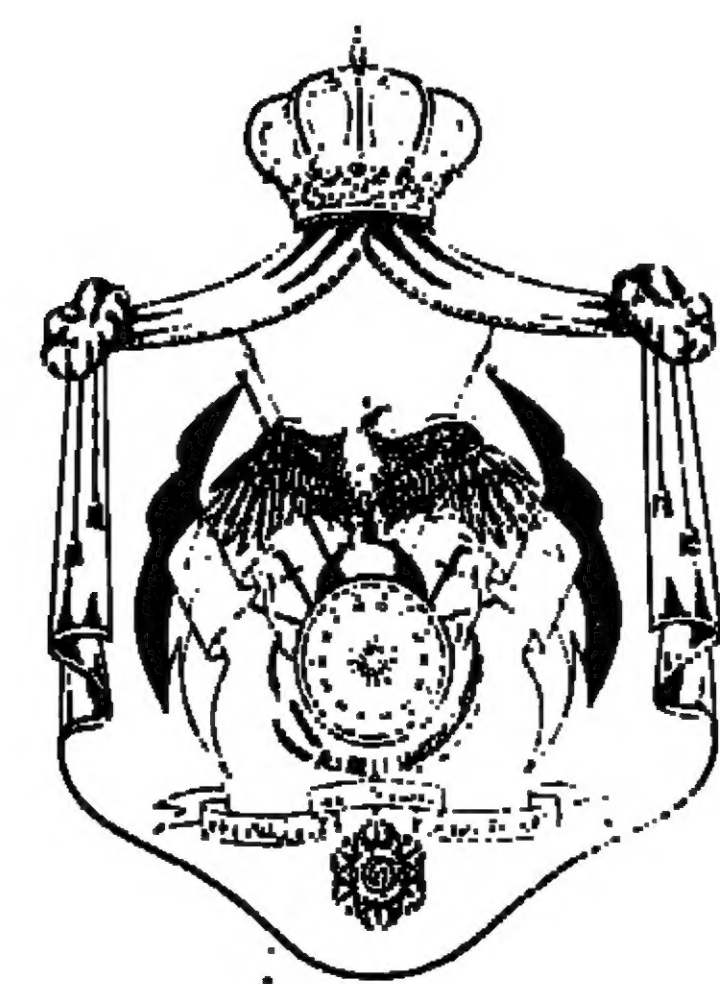


هكذا منه الأصل

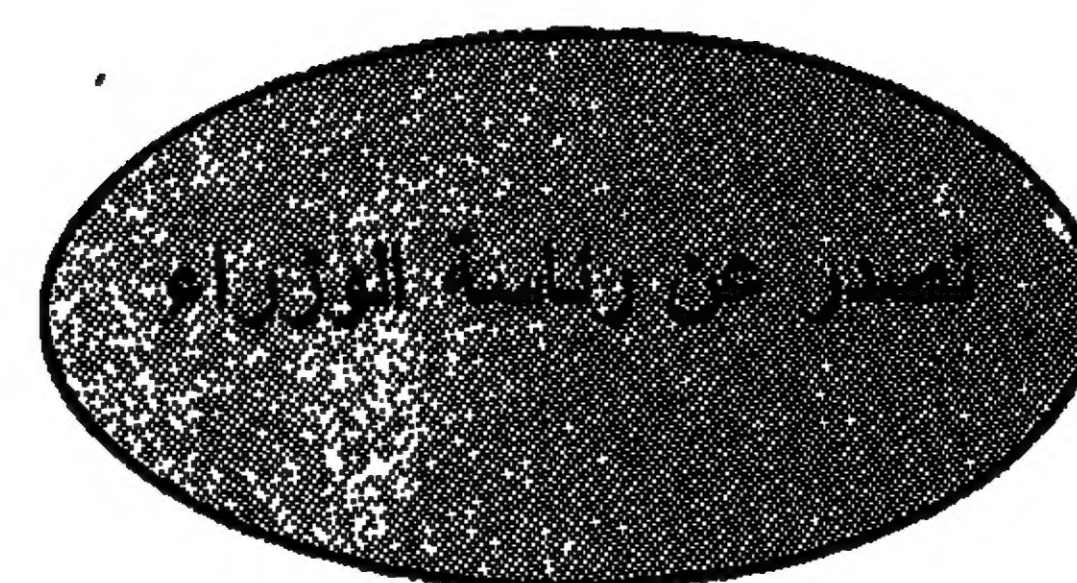


الجمهورية الهاشمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٤١٩ هـ - الموافق ١ تشرين الأول سنة ١٩٩٨ م.

العدد : ٤٣٠٥



طبعت في المطابع العسكرية

توزع من قبل وزارة المالية



قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨
قانون الجمارك

هكذا من الأصل

نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨

قانون الجمارك

الباب الاول

تعريف

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الجمارك لسنة ١٩٩٨) ويعمل به بعد مرور ثلاثة اشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزير :	وزير المالية
الدائرة :	دائرة الجمارك
المدير :	مدير عام الدائرة
التعريف، التعريف :	الجدول المتضمن انواع البضائع ووحدات الاستيفاء وفئات الجمركية
الرسوم الجمركية التي تخضع لها والقواعد والملاحظات الواردة فيه .	
الحرم الجمركي :	القطاع الذي يحدده الوزير في كل ميناء بحري او جوي او في أي مكان آخر يوجد فيه مركز للدائرة يرخص فيه باتمام كل الاجراءات الجمركية او بعضها .
الخط الجمركي :	الخط المطابق للحدود السياسية الفاصلة بين المملكة وبين الدول المتاخمة لها ولشواطئ البحار المحيطة بالمملكة .
النطاق الجمركي :	الجزء من الأراضي او البحار الخاضع لرقابة واجراءات جمركية محددة في هذا القانون وهو على نوعين :-
أ- النطاق الجمركي البحري :	ويشمل منطقة البحر الواقعة ما بين الشواطئ ونهاية حدود المياه الإقليمية .

ب- النطاق الجمركي البري: ويشمل الأراضي الواقعة ما بين الشواطئ او الحدود البرية من جهة وخط داخلي من جهة ثانية على ان يحدد بقرار من الوزير ينشر في الجريدة الرسمية .

البضاعة: كل مادة طبيعية او منتج حيواني او زراعي او صناعي بما في ذلك الطاقة الكهربائية .

نوع البضاعة: التسمية الواردة في جدول التعريف الجمركية
البضائع الممنوعة: كل بضاعة يمنع استيرادها او تصديرها بالاستناد الى احكام هذا القانون او أي تشريع آخر .

البضائع الممنوعة المعينة: البضائع الممنوعة التي يعينها الوزير بقرار ينشر في الجريدة الرسمية لغرض الرقابة الجمركية .

القيمة الجمركية: القيمة المعتمدة للبضائع وفقاً لأحكام هذا القانون ولجميع الأوضاع الجمركية الا اذا نص على غير ذلك .

البضائع المطابقة: البضائع التي تتطابق مع البضائع التي يجري تقييمها من جميع النواحي بما في ذلك الخصائص المادية والنوعية والشهرة، ولا تؤدي الاختلافات الطفيفة في المظهر الى استبعاد البضائع المتوافقة من تعريف البضائع المطابقة . ويشترط في البضائع المطابقة ان تكون من نفس منشأ ومصدر البضائع التي يجري تقييمها .

البضائع المشابهة: البضائع التي تكون لها خصائص ومكونات مادية مشابهة للبضائع التي يجري تقييمها وتمكنها من أداء نفس الوظائف والقيام مقامها تجارياً، وتراعى النوعية والشهرة والعلامات التجارية في تحديد ما اذا كانت البضائع مشابهة . ويشترط في البضائع المشابهة ان تكون من نفس منشأ ومصدر البضائع التي يجري تقييمها .

البضائع المحصورة: البضائع التي يصدر قرار من مرجع مختص بحصر استيرادها او تصديرها بجهة معينة او لجهة معينة .

البضائع الخاضعة لرسوم باهظة: البضائع التي تعين بقرار من المدير لغرض الرقابة الجمركية وذلك بقرار ينشر في الجريدة الرسمية.

البضائع المفيدة: البضائع التي يعلق استيرادها أو تصديرها على اجازة أو رخصة أو شهادة أو أي مستند آخر من قبل الجهات المختصة.

البيان-البيان الجمركي: التصريح الذي يقدم للدائرة والمتضمن تحديد العناصر المميزة للبضاعة المصرح عنها وكمياتها بالتفصيل وفق أحكام هذا القانون وتعتبر الوثائق المطلوبة قانوناً والمرققة به جزءاً لا يتجزأ من هذا التصريح.

المصرح: الشخص الذي ينظم البيان الجمركي أو ينظم باسمه ويحق له تقديم البضاعة للجمارك ومتابعة وإتمام الإجراءات الجمركية.

المخلص: كل شخص ينتهـن وفقاً لأحكام هذا القانون أعداد البيانات الجمركية وتوقيعها وتقديمها للدائرة وإتمام الإجراءات الخاصة بتخليص البضائع لحساب الغير.

المخزن: المكان أو البناء المعد لخزن البضائع مؤقتاً بانتظار سحبها وفق أحد الأوضاع الجمركية سواء كان يدار من قبل الدائرة مباشرة أو من قبل إحدى المؤسسات الرسمية العامة أو غير الرسمية أو الهيئات المستمرة.

الهيئة المستمرة: الذكرة أو المؤسسة أو أي شخص طبيعي أو اعتباري يتولى تخزين البضائع والعتالة والتستيف وضمان سلامة الطرود لقاء البدلات المقررة وذلك تحت إشراف جمركي.

المستودع: المكان أو البناء الذي تودع فيه البضائع تحت إشراف الدائرة في وضع معلق للرسوم وفق أحكام هذا القانون.

الناقل: مالك وسيلة النقل أو من يقوم مقامه.

الطرق المعينة: الطرق التي يحددها الوزير لسير البضائع الواردة إلى المملكة أو الصادرة منها أو المارة عبرها بقرار ينشر في الجريدة الرسمية.

المادة ٣: تسري أحكام هذا القانون على الأراضي الخاضعة لسيادة المملكة ومياهها الإقليمية ، ويجوز أن تنشأ في هذه الأراضي مناطق حرة لاتسري عليها الأحكام الجمركية كلياً أو جزئياً.

المادة ٤: تخضع كل بضاعة تجتاز الخط الجمركي في الانخـال أو في الإخراج لأحكام هذا القانون.

الباب الثاني مجال عمل الدائرة

المادة ٥: تمارس الدائرة عملها في الحرم الجمركي وفي النطاق الجمركي ، ولها أن تمارس صلاحياتها على امتداد أراضي المملكة ومياهها الإقليمية وذلك ضمن الشروط المحددة في هذا القانون .

المادة ٦: تنشأ المراكز الجمركية ونقاط التفقيش وتلقى بقرار من الوزير ينشر في الجريدة الرسمية.

المادة ٧: تحدد اختصاصات المراكز الجمركية وساعات العمل فيها بقرار من المدير.

المادة ٨: مع مراعاة مانصت عليه المواد الخاصة المتعلقة بمعالجة البضائع لايـجوز القيام بالإجراءات الجمركية إلا في المراكز الجمركية المختصة وفق ماورد في المادة السابقة.

الباب الثالث

عناصر تطبيق الرسوم الجمركية في الاستيراد والتصدير

الفصل الأول

مبادئ تطبيق التعريفات الجمركية

المادة ٩: بالرغم مما ورد في أي قانون أو تشريع آخر تخضع البضائع التي تدخل المملكة للرسوم الجمركية المقررة في التعريفات الجمركية وللرسوم والضرائب الأخرى المقررة، إلا ما استثنى بموجب أحكام هذا القانون أو بموجب أحكام قانون تشجيع الاستثمار أو أي قانون امتياز أو اتفاقية دولية.

المادة ١٠: تكون رسوم التعريفات الجمركية إما نسبية (نسبة مئوية من قيمة البضاعة) أو نوعية (مبلغاً مقطوعاً عن كل وحدة من البضاعة) ويجوز أن تكون رسوم التعريفات نسبية ونوعية معاً للنوع الواحد من البضاعة.

المادة ١١: تطبق التعريفات الجمركية العادية على بضائع جميع الدول مع مراعاة ما نص عليه في المادة (١٢) من هذا القانون.

المادة ١٢: تطبق رسوم التعريفات التفضيلية على البضائع التي منشؤها إحدى الدول التي ترتبط مع المملكة باتفاقيات تمنح لوضائعاً تفضيلية في حدود تلك الاتفاقيات.

المادة ١٣-أ: يشكل مجلس الوزراء لجنة عليا للممارك من ذوي الخبرة والاختصاص برئاسة الوزير تكون مهمتها تقديم المشورة في كل ما من شأنه المساعدة على تحقيق غايات هذا القانون.

ب- يؤلف مجلس يسمى (مجلس التعريفات الجمركية) برئاسة الوزير وعضوية كل من وزير الصناعة والتجارة ووزير التموين والمدير.

المادة ١٤: تصدر جداول التعريفات الجمركية وتعرض الرسوم الجمركية وتعديل وتلغى ويحدد تاريخ نفاذها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس التعريفات الجمركية وينشر للقرار في الجريدة الرسمية.

المادة ١٥: لمجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس التعريفات الجمركية أن يقرر:-

- أ- فرض رسم تعويضي على بعض السلع المستوردة
- ب- اتخاذ التدابير الضرورية بما فيها أي قيود كمية لمواجهة ما تتخذه بعض الدول من إجراءات تضر بمصلحة الاقتصاد الوطني.
- ج- تتخذ الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة بما يتفق ومصلحة الاقتصاد الوطني وذلك إلى المدى الذي يراه مجلس الوزراء ضرورياً

المادة ١٦: تخضع البضائع المستوردة المصرح عنها للوضع في الاستهلاك المحلي أو لإعادة للتصدير والبضائع الخارجة من المناطق والأسواق الحرة لوضعها في الاستهلاك المحلي لتعريفات الرسوم الجمركية النافذة في تاريخ تسجيل بياناتها لدى المراكز الجمركية. أما البضائع المعدة لإعادة التصدير والتي ادبت عنها الرسوم قبل دخولها كاملة إلى الحرم الجمركي فيخضع الجزء الذي لم يدخل بعد للتعريفات النافذة وقت دخوله.

المادة ١٧: يجوز للمصرح بناء على طلب خطي من صاحب البضاعة أن يقدم بطلب الموافقة من المدير لأخضاع البضاعة المصرح عنها للوضع في الاستهلاك المحلي على أن يطبق عليها الرسم الأعلى من بلود التعريفات المختلفة الخاضعة لها.

المادة ١٨-أ: عند وجوب تصفية الرسوم حكماً على البضائع المودعة في المستودع بسبب انتهاء مهلة الإيداع وعدم تمديد تطبيق نصوص التعريف النافذة يوم انتهاء مهلة الإيداع.

ب: تخضع البضائع المسحوبة من المستودع بصورة غير قانونية أو الملحوظ نقصها لدى مراجعة حسابات المستودع لرسوم التعريف النافذة في تاريخ آخر إخراج منه أو في تاريخ اكتشاف النقص أو في تاريخ وقوعه إذا أمكن تحديدها أعلى رسماً.

المادة ١٩: تخضع البضائع المعلقة رسومها وفق بيانات تعهد مكفولة والتي لم يجر تقديمها إلى الدائرة لرسوم التعريف النافذة في تاريخ تسجيل هذه البيانات أو في تاريخ انتهاء المهل الممنوحة لها أعلى.

أما البضائع المعلقة رسومها والتي قدم بيانها إلى الدائرة من قبل أصحاب العلاقة بقصد وضعها في الاستهلاك فتطبق عليها التعريف النافذة بتاريخ تسجيل هذا البيان الخاص بوضعها في الاستهلاك.

المادة ٢٠: تخضع البضائع المهربة أو التي هي في حكم المهربة إلى رسوم التعريف النافذة في تاريخ اكتشاف التهريب أو وقوعه إذا أمكن تحديده أو تاريخ التسوية الصلحية أيها أعلى.

المادة ٢١: تطبق التعريف النافذة يوم البيع على البضائع التي تباعها الدائرة للوضع في الاستهلاك وفق الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة ٢٢: تطبق التعريف النافذة على البضائع الخاضعة لرسم نسبي وفق قيمتها التقديرية في الحالة التي تكون عليها مالم تنص التعريف على غير ذلك، أما البضائع الخاضعة لرسم نوعي فيستوفى عنها ذلك الرسم كاملاً بصرف النظر عن حالتها مالم تتحقق الدائرة من تلف أصابها نتيجة قوة قاهرة أو حادث طارئ فيخفيض مقدار الرسم النوعي بنسبة ما لحق البضاعة من تلف وتحدد نسبة التلف بقرار من المدير

بناءً على تنسيب اللجنة الخاصة المنصوص عليها في المادة (٨٠) من هذا القانون ولأصحاب العلاقة حق الاعتراض على هذا القرار لدى محكمة الجمارك خلال المدة المنصوص عليها في تلك المادة.

المادة ٢٣: تطبق أحكام المواد (١٦-٢٢) من هذا القانون على جميع الرسوم والضرائب الأخرى التي تستوفيها الدائرة مالم يكن ثمة نص قانوني مخالف.

الفصل الثاني

العناصر المميزة للبضاعة

القسم الأول / منشأ البضاعة

المنشأ غير التفضيلي

المادة ٢٤: منشأ البضاعة هو البلد الذي انتجت فيه . ومصدر البضاعة هو البلد الذي استوردت منه مباشرة والبضاعة المنتجة في بلد ما هي تلك التي تنتج أو يتم الحصول عليها كلياً في ذلك البلد ويشمل ذلك مايلي:-

- أ- المنتجات المعدنية.
- ب- المنتجات النباتية.
- ج- الحيوانات الحية.
- د- مشتقات الحيوانات الحية.
- هـ- منتجات صيد الأسماك أو الصيد البري.
- و- منتجات الصيد البحري والمنتجات الأخرى التي يتم الحصول عليها من البحر خارج المياه الإقليمية لبلد ما بواسطة مراكب صيد مسجلة في البلد المعني وترفع علم ذلك البلد.
- ز- البضائع التي تنتج أو يتم الحصول عليها على ظهر السفن الصناعية من المنتجات المشار إليها في الفقرة (و) من هذه المادة

والتي يكون منشؤها ذلك البلد، شريطة ان تكون تلك السفن مسجلة في البلد وترفع العلم الخاص به.

ح- المنتجات المأخوذة من قعر البحر او التربة التحتية له خارج المياه الإقليمية شريطة ان يكون لذلك البلد حقوق خاصة لاستغلاله قعر البحر او التربة التحتية المشار اليها.

ط- منتجات المخلفات الناتجة عن عمليات التصنيع والمواد المستعملة، اذا جمعت هناك وتكون صالحة فقط لاعادة استخدامها كمواد خام.

ي- البضائع التي يتم انتاجها في ذلك البلد من البضائع المشار اليها في الفقرات من أ-ط او مشتقاتها في أي مرحلة من مراحل الانتاج.

المادة ٢٥-أ: تعتبر البضائع التي يتم انتاجها في اكثر من بلد من منشأ البلد الذي يجري عليها فيه آخر تصنيع، شريطة ان يتم الانتاج في مشروع مجهز لهذه الغاية للحصول على منتج جديد .

ب- تخضع البضاعة المستوردة من غير بلد المنشأ بعد وضعها في الاستهلاك في ذلك البلد للتعريف الجمركية المطبقة على بضائع بلد المنشأ او المصدر ايهما اعلى.

ج- تخضع البضائع التي يلحق بها تصنيع اضافي في غير بلد المنشأ للتعريف الجمركية المطبقة على بضائع بلد المنشأ او بلد التصنيع حسب درجة التصنيع وفقاً للأسس الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة ٢٦-أ: تخضع البضاعة المستوردة لاثبات المنشأ وتحدد شروط اثبات المنشأ وحالات الاعفاء منه بقرار من الوزير بناء على تنسيب من المدير.

ب- للدائرة الحق بطلب بيانات اضافية لاثبات منشأ البضاعة في حالة الشك بصحة شهادة المنشأ المبرزة.

المنشأ التفضيلي

المادة ٢٧: تطبق قواعد المنشأ التفضيلي وفقاً للاتفاقيات المعقودة بين المملكة والاطراف الاخرى والتي تنص على منح معاملة تفضيلية.

القسم الثاني

القيمة الجمركية

المادة ٢٨-أ: تكون القيمة الجمركية الواجب التصريح عنها للبضائع المدخلة الى المملكة هي قيمة الصفقة أي الثمن المدفوع فعلاً او المستحقة عند شراء تلك البضائع وضمن الشروط التالية:-

١- ان لا يكون هناك قيود على استخدام البضائع او التصرف بها غير القيود المنصوص عليها في هذا القانون او أي قانون آخر، أو القيود التي تحدد المناطق الجغرافية التي يمكن اعادة بيع البضائع فيها أو القيود التي ليس لها تأثير كبير على قيمة البضائع.

٢- ان لا يكون البيع أو الثمن مرتبطاً بشروط معين أو خاضعاً لاعتبار ما، لا يمكن تحديد قيمته بالنسبة للبضائع التي يجري تقييمها.

٣- ان لا يستحق البائع أي جزء من حصيلته اعادة بيع البضائع او التصرف بها او استخدامها في مرحلة لاحقة من جانب المشتري، بشكل مباشر أو غير مباشر مالم يكن من الممكن اجراء التعديل المناسب على القيمة وفقاً لأحكام الفقرة (و) من هذه المادة.

٤- ان لا يكون البائع والمشتري مرتبطين.
ب- لا يعتبر الأشخاص، سواء أكانوا طبيعيين أو اعتباريين، مرتبطين إلا إذا:-

١- كانوا موظفين أو مديريين أحدهم لدى الآخر.

٢- كان معترفاً بهم قانوناً كشركاء في العمل.

٣- كانوا أصحاب عمل ومستخدمين.

هكذا منه الأصل

٤- كان احدهم يملك بشكل مباشر او غير مباشر مالا يقل عن خمسة بالمائه من الحصص والاسهم التي تمنحه حق التصويت لدى الآخر.

٥- كان احدهما يشرف على الآخر بشكل مباشر او غير مباشر.

٦- كان كلاهما خاضعا بشكل مباشر او غير مباشر لاشراف شخص ثالث.

٧- كانوا معا يشرفون بشكل مباشر او غير مباشر على شخص ثالث.

٨- كانوا من افراد نفس العائلة حتى الدرجة الثالثة .

ج- ان مجرد وجود ارتباط بين البائع والمشتري وفقا لأحكام الفقرة (ب) من هذه المادة لايتخذ اساسا لاعتبار قيمة الصفقة غير مقبولة مالم يثبت للدائرة ان هذا الارتباط قد اثر على القيمة .

د- تقبل قيمة الصفقة، في عملية بيع بين اشخاص مرتبطتين، وتقيم البضائع وفقا لأحكام الفقرة (أ) اذا اثبت المستورد ان هذه القيمة قريبة جدا من احدى القيم الاختبارية (القياسية) التالية لبضائع استوردت خلال (٩٠) يوما قبل اوبعد تاريخ الاستيراد وعلى النحو التالي:-

١- قيمة الصفقة لبضائع مطابقة او مشابهة بيعت لمشتريين غير مرتبطين بالبائعين من اجل تصديرها الى المملكة .

٢- القيمة الجمركية لبضائع مطابقة او مشابهة وفقا لأحكام أي من الفقرتين (ج)، (د) من المادة (٣٠).

هـ- يراعى عند تطبيق القيم الاختبارية (القياسية) المشار اليها في الفقرة (د) من هذه المادة الاختلافات الثابتة في المستويات التجارية والتكاليف المنصوص عليها في الفقرة (و) من هذه المادة.

و- عند تحديد قيمة الصفقة، تظم التكاليف التالية بالقدر الذي لا تكون فيه هذه التكاليف مشمولة بالتأمين المدفوع فعلا او المستحق عن البضائع المستوردة:-

١- العمولات والسمسرة باستثناء عمولات الشراء.

٢- سعر العبوات التي تعتبر للاغراض الجمركية جزءا من البضاعة.

٣- تكلفة التعبئة من جهد او مواد.

٤- قيمة البضائع والخدمات التالية التي يقدمها المشتري، بشكل مباشر او غير مباشر، مجانا او بتكلفة مخفضة للاستخدام في انتاج البضائع المستوردة:

- المواد والمكونات والاجزاء الداخلة في البضائع المستوردة.

- العدد والاصباغ والقوالب المستخدمة في انتاج البضائع المستوردة.

- المواد التي استهلك في انتاج البضائع المستوردة.

- اعمال الهندسة والتصميم والتطوير والاعمال الفنية والمخططات والرسومات المنفذة خارج المملكة واللازمة لانتاج البضاعة المستوردة.

٥- رسوم الترخيص والعوائد من استعمال حقوق الامتياز المتعلقة بالبضائع التي يجري تقييمها والتي يجب ان يدفعها المشتري ، سواء بشكل مباشر او غير مباشر كشرط لبيع البضائع.

٦- قيمة أي جزء من حصة أي عملية إعادة بيع لاحقة او تصرف او استخدام لاحق للبضائع المستوردة تستحق للبائع بشكل مباشر او غير مباشر.

٧- اجور نقل البضائع المستوردة حتى مكان ادخالها الحدود

٨- تكاليف التحميل والتفريغ والملاوطة والتأمين المتعلقة بنقل البضائع المستوردة حتى ادخالها الحدود.

ز- لا تجوز اية اضافته الى الثمن المدفوع فعلا او المستحق عند تحديد قيمة الصفقة الا وفقا لأحكام الفقرة (و) من هذه المادة، ويشترط في اية اضافة ان تكون على اساس بيانات موضوعية وكمية والا اعتبر الوصول لقيمة الصفقة غير ممكن بموجب هذه المادة.

ح- اذا تبين للدائرة ان هناك اسباباً معقولة تؤدي الى الشك بصحة الوثائق المقدمة رغم انطباق احكام هذه المادة، عليها ان تبلغ المستورد خطياً بذلك الاسباب - بناء على طلبه - وتمنحه مهلة كافية للرد، تحدد الدائرة فإذا لم يقدم الاثباتات التي تقبل بها الدائرة خلال هذه المهلة عندها تطبق المواد (٢٩، ٣٠، ٣١) على التوالي.

المادة ٢٩:- اذا لم يكن من الممكن تحديد القيمة الجمركية وفق احكام المادة (٢٨) فيجب تحديدها وفقاً للقرارات من (أ) الى (د) من المادة (٣٠) وحسب الترتيب المبين فيها عن طريق تطبيق الاساليب بالتتابع لحين الوصول للقيمة الجمركية وفق أول أسلوب ممكن، ويجوز تطبيق احكام الفقرة (د) قبل الفقرة (ج) من المادة (٣٠) اذا طلب المستورد ذلك وبموافقة الدائرة.

المادة ٣٠:- تعتبر القيمة الجمركية هي :-

أ- قيمة الصفقة لبضائع مطابقة بيعت للتصدير الى المملكة في نفس الوقت الذي صدرت فيه البضائع التي يجري تقييمها او نحوه، ويراعى في سبيل ذلك الفروقات الناشئة عن الاختلاف في المستوى التجاري والكمية والمسافات ووسائل النقل ، واذا وجد عند تطبيق هذه الفقرة أكثر من قيمة صفقة لبضائع مطابقة، عندها تعتمد أدنى هذه القيم.

ب- قيمة الصفقة لبضائع مشابهة بيعت للتصدير الى المملكة في نفس الوقت الذي صدرت فيه البضائع التي يجري تقييمها او نحوه، ويراعى في سبيل ذلك الفروقات الناشئة عن الاختلاف في المستوى التجاري والكمية والمسافات ووسائل النقل ، واذا وجد عند تطبيق هذه الفقرة أكثر من قيمة صفقة لبضائع مشابهة، عندها تعتمد أدنى هذه القيم.

ج-١- اذا بيعت البضائع المستوردة او البضائع المطابقة او المشابهة المستوردة في المملكة بنفس حالتها التي استوردت بها فتستند القيمة الجمركية الى سعر الوحدة الذي بيعت به هذه البضائع المستوردة بأكبر كمية اجمالية وقت استيراد البضائع التي يجري تقييمها او نحوه، ولكن قبل انقضاء (٩٠) يوماً من تاريخ الاستيراد، لاشخاص لا يرتبطون بالاشخاص الذين اشترؤا منهم هذه البضائع على ان يجري إقتطاع العمولات والاضافات التي تدفع عادة في المملكة او اتفق على دفعها مقابل الربح والمصروفات العامة لبضائع من نفس الصنف او النوع بصرف النظر عن المنشأ، وتكاليف النقل والتأمين الداخلي المعتادة، والرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى والضرائب الداخلية التي تترتب على استيراد او بيع البضائع في المملكة.

٢- اذا بيعت البضائع المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة (ج) من هذه المادة بغير حالتها الأصلية التي استوردت بها، عندها تستند القيمة الجمركية الى سعر الوحدة المباعة به، بعد تجهيزها، شريطة خصم القيمة التي اضيفت نتيجة للتجهيز والاقتطاعات المنصوص عليها في ذلك البند.

د- تستند القيمة الجمركية للبضائع المستوردة وفقاً لأحكام هذه الفقرة الى القيمة المحسوبة وتتألف من مجموع:-

هكذا منه الأصل

- ١- تكلفة أو قيمة المواد والتصنيع أو غيره من أعمال التجهيز التي دخلت في إنتاج البضائع المستوردة.
 - ٢- مقدار الربح والمصروفات العامة يعادل المقدار الذي ينعكس عادة في مبيعات البضائع من نفس صنف أو نوع البضائع التي يجري تقييمها والتي يصنعها منتجون في البلد المصدر لتصديرها إلى المملكة.
 - ٣- الاجور والتكاليف والمصروفات المبينة في البنود (٧)، (٨) من الفقرة (د) من المادة (٢٨).
- المادة ٣١-أ: إذا تعذر تحديد القيمة الجمركية للبضائع المستوردة بمقتضى احكام المواد (٢٨)(٢٩)(٣٠)، تحدد هذه القيمة بتعليمات يصدرها الوزير وتنتشر في الجريدة الرسمية.
- ب- يجب ابلاغ المستورد خطيا بناء على طلبه بالاسس التي اعتمدت في تحديد القيمة الجمركية.
- ج- يجب ان يرفق كل بيان بقلامة (فاتوره) اصلية مصدقة من قبل غرفة تجارة المدينة التي صدرت منها البضاعة أو أي هيئة تقبل بها الدائرة بما يفيد إثبات صحة الاسعار والمنشأ كما يجب التصديق على هذه القوائم من قبل البعثات القنصلية الاردنية وفي حالة عدم وجود هذه البعثات فيكتفى بتصديق تلك الغرف التجارية أو الهيئات.
- د- يجوز للمدير ان يسمح باتمام اجراءات التخليص على البضاعة دون ابراز القوائم المصدقة والوثائق المطلوبة لقاء تأمين نقدي لايتجاوز ٢% أو كفاله بنكيه لايتجاوز قيمتها ٤% من قيمة البضاعة عن كل وثيقة على ان يرد للدافع اذا تقدم بالقوائم المصدقة والوثائق المطلوبة خلال (٦٠) يوما من تاريخ الدفع.

- هـ- يجوز التجاوز عن القائمة المصدقة أو عن احكامها كليا أو جزئياً بموجب تعليمات يصدرها الوزير بتسبيب من المدير لهذا الغرض وتحدد بها حالات التجاوز عن تلك القائمة تنتشر في الجريدة الرسمية.
- و- عندما تكون القيمة المصرح عنها محررة بنقد اجنبي ينبغي تحويلها إلى النقد المحلي على اساس سعر التعادل الذي يحدده البنك المركزي بتاريخ تسجيل البيان.
- ز- للدائرة الحق في المطالبة بالمستندات والعقود والمراسلات أو غيرها المتعلقة بالصفة بما في ذلك الاعتمادات المستندية.
- ح- يدون باللغة العربية على الفواتير الصادرة بلغة اجنبية نوع البضاعة بما يتفق ومنطوق التعريف الجمركية.
- المادة ٣٢: ان القيمة المصرح عنها في التصدير هي قيمة البضائع وقت تسجيل البيان الجمركي مضافا اليها جميع النفقات حتى وصول البضاعة إلى الحدود. لا تشمل هذه القيمة:-
- أ- الرسوم والضرائب المفروضة على التصدير ان وجدت.
- ب- الضرائب الداخلية وغيرها مما يسترد عند التصدير.

القسم الثالث النوع

- المادة ٣٣-أ: لغايات تحديد النوع تصدر قرارات المماثلة والتنبيه للبضائع التي لا يوجد لها ذكر في جداول التعريف الجمركية بقرار من الوزير بناء على تسبيب المدير وفقا للقواعد الواردة في ذلك الجدول وتنتشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية.
- ب- مع مراعاة ماورد في الشروح التفسيرية للتعريف الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية تصدر الشروح الاضافية للتعريف

والشروط التطبيقية لها عن المدير بقرارات يحدد فيها بدء نفاذها وتنشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية.

الباب الرابع

دخول وخروج البضائع

الفصل الأول

تقديم البضاعة الى السلطات الجمركية

المادة ٣٤: يقدم عن كل بضاعة تدخل المملكة أو تخرج منها بيان حمولة، ويتوجب تقديم البضاعة دون إبطاء إلى السلطات الجمركية في أقرب مركز جمركي وفقا لما تحدده الدائرة.

الفصل الثاني

المنع والتقييد

المادة ٣٥: يحظر على السفن مهما كانت حمولتها أن ترسو في غير الميناء المعد لاستقبالها إلا في ظرف بحري طارئ أو بسبب قوة طارئة، وعلى الريان في هذه الحالة أن يعلم بذلك أقرب مركز جمركي أو أمني دون إبطاء.

المادة ٣٦: يحظر على السفن التي تقل حمولتها عن مائتي طن بحري أن تتقل ضمن النطاق الجمركي البحري البضائع المحصورة أو الممنوعة أو البضاعة لرسم باهظة أو البضائع الممنوعة المعينة والمشار إليها في المادة الثانية من هذا القانون.

المادة ٣٧: يحظر على السفن التي تقل حمولتها عن مائتي طن بحري والتي تتقل بضائع من الأنواع المشار إليها في المادة (٣٦) من هذا القانون أن تدخل إلى النطاق الجمركي البحري أو تتجول أو تبدل وجهة سيرها فيه إلا في الظروف الناشئة عن طوارئ بحرية أو قوة

قاهرة، وعلى الريان في هذه الحالة أن يعلم أقرب مركز جمركي أو أمني دون إبطاء.

المادة ٣٨: يحظر على الطائرات أن تقلع أو تهبط في المطارات التي لا توجد فيها مراكز جمركية إلا في حالات القوة القاهرة وعلى قائد الطائرة في هذه الحالة أن يعلم أقرب مركز جمركي أو أمني وأن يقدم للدائرة تقريرا بذلك دون إبطاء مؤيدا من الجهة التي جرى إعلانها.

المادة ٣٩-أ: تحجز البضائع الممنوعة المعينة وأن صرح عنها بتسميتها الحقيقية مالم يرخص مسبقا بإدخالها أو بإخراجها.

ب- لا تحجز البضائع الممنوعة الأخرى التي يصرح عنها بتسميتها الحقيقية، وإنما تعاد إلى الخارج أو للدخل حسب مقتضى الحال.

ج- لا يسمح بالتجاوز معاملة جمركية لأي بضاعة يطلق استيرادها أو تصديرها على إجازة أو رخصة أو شهادة أو أي مستند آخر قبل الحصول على ذلك المستند.

المادة ٤٠: تعتبر ممنوعة البضاعة الأجنبية التي تحمل علامة أو اسما أو إشارة من شأنها أن توهم أنها من منشأ محلي سواء أكانت على البضاعة أم على غلافاتها أم على عصائبها ويطبق هذا المنع أيضا على الأوضاع المتعلقة للرسوم.

المادة ٤١: يحظر إدخال البضائع الأجنبية التي لا تتوفر فيها الشروط المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المتعلقة بحماية المنشأ والملكية مالم توافق الجهات المختصة على رفع هذا الحظر.

المادة ٤٢: للمدير أن يفرض قواعد خاصة للتغليف فيما يتعلق ببعض البضائع وذلك لغايات تسهيل إجراءات المعالجة.

الفصل الثالث

النقل بحراً

المادة ٤٣-أ: يجب ان تسجل في بيان الحمولة كل بضاعة ترد بطريق البحر حتى ولو كانت مرسله الى المناطق الحرة.

ب- يجب ان ينظم بكامل الحمولة بيان واحد يوقعه ربان السفينة او وكيلها في ميناء التحميل، متضمناً المعلومات التالية:

- ١- اسم السفينة وجنسيته وحمولتها المسجلة.
- ٢- انواع البضائع ووزنها الاجمالي ووزن البضائع المنفرطة ان وجدت واذا كانت البضائع ممنوعة فيجب ان تذكر بتسميتها الحقيقية.

٣- عدد الطرود والقطع ووصف غلاقاتها وعلاماتها وارقامها.

٤- اسم الشاحن واسم المرسل اليه.

٥- المرافىء التي شحنت منها البضائع.

ج- على ربان السفينة عند دخولها النطاق الجمركي ان يبرز لدى اول طلب من موظفي الدائرة بيان الحمولة الاصلي للتأشير عليه وان يسلمهم نسخة منه.

د- وعلى ربان السفينة ان يقدم للمركز الجمركي عند دخول السفينة المرفأ:-

- ١- بيان الحمولة وعدد الاقتضاء ترجمته الاولية.
- ٢- بيان الحمولة الخاص بمؤن السفينة وامتعة البحارة والسلع المائدة لهم
- ٣- قائمة باسماء الركاب
- ٤- قائمة البضائع التي ستفرغ في هذا المرفأ
- ٥- جميع الوثائق وبوالص الشحن التي يمكن ان تطلبها الدائرة في سبيل تطبيق الانظمة الجمركية.

هـ- تقدم البيانات والمستندات خلال ست وثلاثين ساعة من دخول السفينة المرفأ ولاحتسب ضمن هذه المهلة العطل الرسمية.

و- يحدد المدير شكل بيان الحمولة وعدد النسخ الواجب تقديمها منه.

المادة ٤٤- اذا كان بيان الحمولة عائداً لسفينة لاتقوم برحلات منتظمة او ليس لها وكيل ملاحه في الموانئ الاردنية او كانت من المراكب الشراعية، فيجب ان يكون مؤشراً عليه من السلطات الجمركية في مرفأ الشحن.

المادة ٤٥-أ: لايجوز تفريغ حمولة السفن وجميع وسائل النقل المائية الاخرى الا في حرم المرافىء التي يوجد فيها مراكز جمركية، ولايجوز تفريغ اي بضاعة او نقلها من سفينة الى اخرى الا بموافقة خطية من المركز الجمركي المختص وبحضور موظفيه.

ب- يتم التفريغ والنقل من سفينة الى اخرى خلال الساعات وضمن الشروط المحددة من قبل الدائرة.

المادة ٤٦: يكون ربان السفينة او من يمثلها او وكيلها مسؤولاً عن النقص في عدد القطع او الطرود او في محتوياتها او في مقدار البضائع المنفرطة والسائبة والمكبسة الى حين استلام البضائع في المخازن او في المستودعات او من قبل اصحابها عندما يسمح لهم بذلك مع مراعاة احكام المادة (٧١) من هذا القانون.

وللمدير ان يصدر تعليمات يحدد فيها نسبة التسامح في البضائع المنفرطة والسائبة والمكبسة زيادة او نقصاً وكذلك نسبة النقص الجزئي في البضائع الناجم عن عوامل طبيعية او نتيجة لضعف الغلافات وانسياب محتوياتها وتنتشر هذه التعليمات بالجريدة الرسمية.

المادة ٤٧: اذا تحقق نقص في عدد القطع او الطرود المفرغة عما هو مدرج في بيان الحمولة (المناليسست) او اذا تحقق نقص في مقدار البضائع المنفرطة و السائبة والمكبسة يتجاوز نسبة التسامح بها وفق تعليمات المدير فعلى ربان السفينة او من يمثله تبرير هذا النقص وتأييده

هذه امة الزهر

بمستندات ثابتة الدلالة تثبت أنه تم خارج النطاق الجمركي البحري، وإذا تعذر تقديم هذه المستندات في الحال يجوز إعطاء مهلة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ تنظيم محضر الاستلام لتقديمها بعد اخذ ضمان يكفل حقوق الدائرة والمدير أن يصدر تعليمات بكيفية تنظيم محاضر الاستلام والمهل التي تقدم بها تنشر بالجريدة الرسمية.

الفصل الرابع

النقل برا

المادة ٤٨: ينبغي سوق البضائع المستوردة برا من الحدود إلى أقرب مركز جمركي وعلى ناقلها أن يلزموا الطرق المعينة المودية مباشرة إلى هذا المركز ويحظر على ناقلها هذه البضائع أن يتجاوزوا بها المركز الجمركي دون ترخيص أو أن يضعوها في منازل أو امكنة أخرى قبل سوقها إلى هذا المركز.

المادة ٤٩ أ: على ناقلها البضائع ومراقبها أن يقدموا لدى وصولهم إلى المركز الجمركي قائمة الشحن أو الوثيقة التي تقوم مقام بيان الحمولة موقعة من قبل سائق واسطة النقل ومعتمد شركة النقل إن وجد، منظمة وفق الشروط المحددة في المادة (٤٣) من هذا القانون، ومضافا إليها قيمة البضاعة. والمدير أن يقرر عند الاقتضاء بعض الاستثناءات من هذه القاعدة.

ب- ترفق قائمة الشحن أو الوثيقة بالمستندات المؤيدة لمضمونها وفق الشروط التي يحددها المدير.

الفصل الخامس

النقل جوا

المادة ٥٠: على الطائرات أن تسلك عند اجتيازها حدود المملكة الطرق الجوية المحددة لها.

المادة ٥١: يجب أن تدون البضائع المنقولة بالطائرات في بيان حمولة يوقعه قائد الطائرة وينظم وفق الشروط المبينة في المادة (٤٣) من هذا القانون.

المادة ٥٢: على قائد الطائرة أن يقدم بيان الحمولة والقوائم المنصوص عليها في المادة (٤٣) من هذا القانون إلى موظفي الدائرة عند الطلب، وأن يسلم هذه الوثائق إلى مركز جنرك المطار، مع ترجمتها عند الاقتضاء وذلك فور وصول الطائرة.

المادة ٥٣: يحظر تغريب البضائع أو القافوا من الطائرات أثناء الطيران، إلا أنه يجوز لقائد الطائرة أن يأمر ببقاء البضائع إذا كان ذلك لازما لسلامة الطائرة على أن يعلم الدائرة بذلك فور هبوطها.

المادة ٥٤: تطبق أحكام المواد (٤٥، ٤٦، ٤٧) من هذا القانون على النقل برا والنقل جوا ويكون السائقون وقادة الطائرات وشركات النقل مسؤولين عن النقص في حالة النقل البري أو الجوي.

الفصل السادس

النقل بريد المراسلات أو بالطرود البريدية

المادة ٥٥: يتم استيراد البضائع أو تصديرها عن طريق بريد المراسلات أو بالطرود البريدية وفقا للاتفاقيات البريدية العربية والدولية والنصوص القانونية الداخلية النافذة.

الفصل السابع

التصدير وإعادة التصدير

المادة ٥٦: يحظر على كل سفينة أو قطار أو سياره أو طائرته أو أي وسيلة نقل أخرى محملة أو فارغة مغادرة البلاد دون أن تقدم إلى الدائرة بيان حمولة (مناقيست) مطابقا لأحكام المادة (٤٣) والحصول على ترخيص بالمغادرة مالم يكن ثمة استثناء تمنحه الدائرة.

المادة ٥٧: يجب التوجه بالبضائع المعده للتصدير إلى المركز الجمركي المختص والتصريح عنها بالتفصيل ويحظر على الناقلين باتجاه الحدود البرية أن يتجاوزوا المراكز الجمركية دون الحصول على ترخيص بالمغادرة أو أن يسلكوا طرقا بقصد تجنب هذه المراكز على أن تراعى بشأن البضائع الخاضعة لضوابط النطاق الجمركي الأحكام التي تقرها الدائرة.

المادة ٥٨: يجوز إعادة تصدير البضائع الأجنبية الداخلة إلى المملكة إلى الخارج أو إلى منطقة حرة وفق الشروط والاصول والاجراءات والضمانات التي يحددها المدير.

المادة ٥٩: يجوز الترخيص في بعض الحالات بنقل البضائع من سفينة إلى أخرى أو سحب البضائع التي لم يجر إخالها إلى المخازن من الارصفة إلى السفن ضمن الشروط التي يحددها المدير.

الفصل الثامن

أحكام مشتركة

المادة ٦٠-١: لايجوز أن تذكر في بيان الحمولة (المناقيست) أو مايقوم مقامه عدة طرود مقله ومجموعة بأي طريقة كانت على أنها طرد واحد ويراعى بشأن المستوعبات والطلبليات والمقطورات التعليمات التي يصدرها المدير.

ب: للمدير أو من يفوضه أن يسمح بتجزئة الإرسالية الواحدة من البضائع وبالشكل الذي يراه عند وجود اسباب مبرره لذلك شريطة أن لايترتب على هذه التجزئة أي خسارة تلحق بالخرينة بأي وجه من الوجوه والمدير اصدار التعليمات اللازمة لذلك.

الباب الخامس

مراحل التخليص الجمركي

الفصل الأول/البيانات الجمركية

المادة ٦١-١: يجب أن يقدم للمركز الجمركي عند تخليص أي بضاعة ولو كانت معفاة من الرسوم والضرائب بيان جمركي ينظم:-

١- خطأ، أو

ب- باستخدام اسلوب معالجة المعلومات أو البيانات حيثما ينص على ذلك وفق تعليمات يصدرها المدير وينطبق على هذا البيان ذات الأحكام المطبقة على البيان الخطي.

٢- يحدد المدير نماذج البيانات ووسائل تقديمها وعدد نسخها وإتمامها والمعلومات التي يجب أن تتضمنها والوثائق الواجب إرفاقها بها والمعلومات التي يجب أن تتضمنها تلك الوثائق.

المادة ٦٢: لايجوز أن يذكر في البيان إلا البضائع العائده لبيان الحمولة (المناقيست) الواحد باستثناء الحالات التي يحددها المدير.

المادة ٦٣: لايجوز أن يذكر في البيان عدة طرود مقله ومجموعة بأي طريقة كانت على أنها وحدة واحدة، أما فيما يتعلق بشأن المستوعبات والطلبليات والمقطورات فتراعى التعليمات التي يصدرها المدير.

المادة ٦٤: يسمح لمقدم البيان ببناء على طلبه، بتعديل واحد أو أكثر من تفاصيل البيان بعد أن يتم قبوله من قبل الجمارك، بحيث لا يكون لذلك التعديل أي اثر لجعل البيان ينطبق على بضاعة غير تلك التي ينطبق عليها أصلا.

وفي جميع الاحوال لايسمح بالتعديل اذا قدم الطلب بعد ان قامت السلطات الجمركية باحدى الاجراءات التالية:

- أ- ابلاغ مقدم البيان بانها تنوي القيام بفحص البضاعة، أو
 - ب- قررت بأن الجزئيات أو التفصيلات مسددة البحث ليست صحيحة، أو
 - ج- تحرير البضاعة أو الافراج عنها.
- المادة ٦٥-أ: تقبل البضائع الداخلة الى البلاد تحت أي وضع من الاوضاع الجمركية للتالية:-

- ١- الوضع في الاستهلاك
- ٢- الترانزيت
- ٣- الايداع في المستودعات
- ٤- الايداع في المناطق الحرة
- ٥- الادخال المؤقت
- ٦- الادخال بقصد التصنيع

ب- يجوز تحويل البضائع من وضع جمركي الى آخر بموافقة الدائرة ووفقاً للاجراءات التي يحددها المدير.

المادة ٦٦-أ: للدائرة ان تلغي البيانات التي سجلت ولم تؤد عنها الرسوم والضرائب المتوجبة ان لم تستكمل مراحل انجازها لسبب يعود لمقدمها وذلك بعد مرور مدة لاتقل عن خمسة عشر يوماً تلي تاريخ تسجيل هذه البيانات.

ب- ويجوز للدائرة ان توافق على الغاء البيانات بطلب من مقدمها طالما لم تكف عنها الرسوم والضرائب المتوجبة، وفي حالة وجود مخالفة فلا يسمح بالغاء الا بعد تسوية هذه المخالفة.

وفي جميع الاحوال فإن تعديل نسب الرسوم والضرائب أو تغيير اسعار التعادل للعمليات الأجنبية لايجوز دون اجابة طلب الالغاء.

ج- يحق للدائرة ان تطلب معاينة البضاعة وان تجريها بحضور مقدم البيان أو في غيابه بعد تبليغه اصولياً موعداً للمعاينة.

المادة ٦٧: يجوز لاصحاب البضاعة أو من يمثلهم الاطلاع على بضائعهم قبل تقديم البيان واخذ عينات منها عند الاقتضاء وذلك بعد الحصول على اذن من الدائرة وشرط ان يتم تحت اشرافها ، على ان تخضع العينات المأخوذة للرسوم والضرائب المتوجبة.

المادة ٦٨: لايجوز لغير اصحاب البضائع أو من يمثلهم الاطلاع على البيانات الجمركية وتستثنى من ذلك الجهات القضائية أو الرسمية المختصة.

الفصل الثاني

معاينة البضائع

المادة ٦٩: بعد تسجيل البيانات الجمركية يقوم موظف الجمارك المختص بمعاينة البضائع كلياً أو جزئياً حسب التعليمات التي يصدرها المدير.

المادة ٧٠-أ: تجري معاينة البضائع في الحرم الجمركي وخارج هذا الحرم استناداً الى طلب صاحب العلاقة وعلى نفقته وفقاً للقواعد التي يحددها المدير.

ب- يكون نقل البضائع الى مكان المعاينة وفتح الطرود واعادة تغليفها وكل الأعمال الأخرى التي تقتضيها المعاينة على نفقة مقدم البيان وعلى مسؤوليته.

ج- لايجوز نقل البضائع التي وضعت في المخازن أو في الاماكن المحددة للمعاينة دون موافقة من الدائرة.

د- ينبغي ان يكون العاملون في نقل البضائع وتقديمها للمعاينة مقبولين من الدائرة.

هـ- لايجوز لأي شخص دخول المخازن والمستودعات والحظائر والسقائف والساحات المغدة لتخزين البضائع أو ايداعها ، والاماكن المعدة للمعاينة دون موافقة من الدائرة.

هكذا من الأصل

المادة ٧١: لا تجري المعاينة الا بحضور مقدم البيان او من يمثله وعند ظهور نقص في محتويات الطرود تحدد المسؤولية بصدد على الشكل التالي:-

- أ- اذا كانت الطرود قد ادخلت المخازن والمستودعات بحالة ظاهريه سليمة يتأكد معها حدوث النقص في بلد المصدر قبل الشحن فيصرف النظر عن ملاحقة هذا النقص.
- ب- اذا كانت الطرود الداخلة الى المخازن او المستودعات بحالة ظاهريه غير سليمة وجب على الهيئة المستمرة لهذه المخازن او المستودعات ان تقوم مع الدائرة والشركة الناقلة بأثبات هذه الحالة في محضر الاستلام والتحقق من وزنها ومحتوياتها وعددها وعلى الهيئة المستمرة ان تتخذ التدابير اللازمة لسلامة حفظها، وتقع المسؤولية في هذه الحالة على الناقل مالم يكن ثمة تحفظ على (المنافيسيت) مؤشرا من جمرك بلد المصدر فيصرف النظر في هذه الحالة عن الملاحقة.

ج- اذا ادخلت الطرود بحالة ظاهريه سليمة ثم اصبحت موضع شبهة بعد دخولها المخازن والمستودعات فتقع المسؤولية على الهيئة المستمرة في حال التحقق من وجود نقص او تبديل.

المادة ٧٢: للدائرة ان تفتح الطرود لمعاينتها عند الاشتباه بوجود بضائع ممنوعة او مخالفه لما هو وارد في الوثائق الجمركية في غياب صاحب العلاقة او من يمثله اذا امتنع عن حضور المعاينة في الوقت المحدد بعد تبليغه اصولا، وعند الضرورة للدائرة ان تجري المعاينة قبل تبليغ صاحب العلاقة او من يمثله، على ان تقوم بذلك لجنة تشكل لهذا الغرض وتحرر هذه اللجنة محضراً بنتيجة المعاينة.

المادة ٧٣: للدائرة الحق في تحليل البضائع لدى محل معتمد منها للتحقق من نوع البضاعة او مواصفاتها او مطابقتها للتشريحات المعمول بها.

المادة ٧٤: يجوز للدائرة ولصاحب العلاقة الاعتراض على نتيجة التحليل امام اللجنة الخاصة المنصوص عليها في المادة (٨٠) من هذا القانون.

المادة ٧٥-أ: اذا كانت النصوص القانونية الاخرى النافذة تقتضي توفر شروط ومواصفات خاصة للبضائع واستلزم ذلك اجراء التحليل او المعاينة وجب ان يتم ذلك والمدير حق الاقتراح عنها لقاء الضمانات اللازمة التي تكفل عدم التصرف بها الا بعد ظهور نتيجة التحليل.

ب- يجوز التصريح بالافراج عن البضائع قبل ظهور نتيجة التحليل، اذا كان الهدف من التحليل هو تطبيق التعريف الجمركية ودفع صاحب البضاعة الرسوم حسب المعدل الاعلى للتعريف امانة لحين ظهور النتيجة.

ج- يحق للمدير اتلاف البضائع التي يثبت من التحليل او المعاينة انها مضره او غير مطابقة للمواصفات المعتمدة وذلك على نفقة اصحابها وبحضورهم او بحضور ممثلهم ولهم اذا شاءوا ان يعيدوا تصديرها خلال مهلة يحددها المدير، وفي حالة تخلفهم عن الحضور او اعادة التصدير بعد اخطارهم خطيا حسب الأصول المعتمدة تتم عملية الاتلاف على نفقتهم ويخسر بذلك المحضر اللزوم.

المادة ٧٦: تخضع غلافات البضائع ذات التعريف النسيجي (القيمية) لرسوم البضائع الواردة ضمنها وللوزير ان يحدد بقرار منه يصدر بناء على تنسيب المدير الحالات التي تطبق فيها الرسوم والضرائب المتوجبة على الغلافات بشكل منفصل عن البضائع الواردة فيها وحسب بنود التعريف الخاصة بها سواء بالنسبة للبضائع ذات التعريف النسيجي او النوعية او الخاضعة لرسوم مخفضة او المعفاة من الرسوم الجمركية.

المادة ٧٧: إذا لم يكن بوسع الدائرة أن تتأكد من صحة محتويات البيان عن طريق فحص البضاعة أو المستندات المقدمة فلها أن تقرر إيقاف المعايين وأن تطلب المستندات التي توفر عناصر الإثبات اللازمة على أن تتخذ جميع التدابير لتقصير مدة الإيقاف.

المادة ٧٨: يجب استيفاء الرسوم والضرائب وفقاً لمحتويات البيان غير أنه إذا أظهرت نتيجة المعايين فرقاً بينها وبين ما جاء في البيان فتستوفى الرسوم والضرائب على أساس هذه النتيجة، مع عدم الإخلال بحق الدائرة في ملاحقة استيفاء الغرامات المتوجبة عند الاقتضاء وفقاً لأحكام هذا القانون.

المادة ٧٩: يحق للسلطة الجمركية ولأصحاب البضاعة أو من يمثلهم عند الاقتضاء طلب إعادة المعاينة وفقاً لأحكام المواد من (٦٩-٧٨) من هذا القانون.

الفصل الثالث

المادة ٨٠-أ: يعين الوزير لجنة خاصة مؤلفة من ثلاثة أشخاص من كبار موظفي الدائرة للنظر في الخلافات حول قيمة البضاعة أو منشئها أو مواصفاتها أو البلد الذي تخضع له.

ب- إذا وقع خلاف بين أصحاب العلاقة والدائرة يحال أمر هذا الخلاف إلى اللجنة للنظر فيه، ولها أن تستعين بمن تراه من الخبراء والفنيين.

ج- يصدر المدير قراره بناء على تنسيب اللجنة.

د- يكون قرار المدير قابلاً للطعن لدى محكمة الجمارك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه.

هـ- يجوز تسليم البضاعة قبل حسم الخلاف المشار إليه في الفقرة (أ) من هذه المادة وفقاً للشروط والأصول والضمانات التي يحددها المدير ويحتفظ بعينات من البضائع موضوع الخلاف لدى الدائرة.

و- تستوفى الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى غير المتنازع عليها للأيراد.

أما الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى موضوع الخلاف فتستوفى بالتأمين أو بكفالة مصرفية لحين البت بموضوع الخلاف.

الفصل الرابع

أحكام خاصة بالمسافرين

المادة ٨١-أ: يتم للتصريح والمعاينة في المراكز الجمركية المختصة عما يصطحبه المسافرون أو يعود إليهم وفقاً للأصول والقواعد التي يحددها المدير.

ب- بالرغم مما ورد في هذا القانون تستوفى الرسوم الجمركية عن البضائع التي بحوزة المسافرين وفقاً للنسبة التي يحددها الوزير بناء على تنسيب المدير بتعليمات تصدر لهذه الغاية ويحدد فيها الشروط والإجراءات اللازمة لتطبيق أحكام هذه المادة وأنواع البضائع التي تخضع لها.

الفصل الخامس

تأدية الرسوم والضرائب وسحب البضائع

المادة ٨٢-أ: إن البضائع هي رهن الرسوم والضرائب ولا يمكن سحبها إلا بعد اتمام الإجراءات الجمركية بصندها وتأدية الرسوم والضرائب عنها وفقاً لأحكام هذا القانون.

ب- مع مراعاة مبدأ المسؤولية والتضامن المنصوص عليه في هذا القانون يكون المستورد هو المكلف بدفع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى المقرره.

ج- تحدد الاحكام المتعلقة بسحب البضائع قبل تأدية الرسوم والضرائب والشروط والضمانات الواجب تقديمها لسحب البضائع عند اعلان حالة الطوارئ ، وكيفية احتساب الرسوم والضرائب عنها ، والاحكام المتعلقة بالايصالات التي تستوفى بموجبها الرسوم والضرائب وغير ذلك من الاحكام المتعلقة بهذا الفصل بتعليمات يصدرها الوزير.

المادة ٨٣- يجوز السماح للمكلفين بسحب بضائعهم قبل تأدية الرسوم والضرائب عنها تحت ضمانات مصرفية او نقدية وذلك ضمن الشروط والقواعد التي يحددها المدير.

المادة ٨٤- أ يجوز للسلطات الجمركية بموافقة المدير وبعد الافراج عن البضاعة ان تدقق الوثائق والبيانات الجمركية والتجارية المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير لتلك البضاعة، وكما يجوز اجراء معاينه وفحص البضاعة في منشآت صاحب العلاقة او أي شخص آخر له علاقة مباشرة أو غير مباشرة في العملية التجارية المذكورة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر من تاريخ الافراج عن البضاعة.

ب- اذا تبين وبعد التخليص على البضاعة نتيجة الفحص والتدقيق اللاحق ان الاحكام الجمركية المنصوص عليها في هذا القانون قد طبقت بشكل خاطيء او بناء على معلومات ناقصة او خاطئة للسلطة الجمركية اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتصحيح هذا الخطأ في ضوء المعلومات المتوفرة لديها وفق الأصول المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة ٨٥: في الظروف الاستثنائية التي يقرها مجلس الوزراء يجوز اتخاذ تدابير لسحب البضائع لقاء ضمانات وشروط خاصة تحدد بقرار من الوزير وتخضع هذه البضائع لمعدلات الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب النافذه بتاريخ سحبها.

المادة ٨٦: على موظفي الدائرة المكلفين باستيفاء الرسوم والضرائب ان يعطوا بها ايصالا ينظم باسم المستورد ويحرر الايصال بالشكل الذي يحدده الوزير، وتنظم تصفيات رد الرسوم والضرائب المتوجب ردها باسم المستورد بعد ابراز الايصال المعطى له أو صورة عنه عند الاقتضاء.

المادة ٨٧: تُنظم البيانات التفصيلية للبضائع المستوردة من قبل الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة والبلديات وفق القواعد العامة ويمكن الترخيص بسحب هذه البضائع بعد انتهاء المعاينة وقبل دفع الرسوم والضرائب المتوجبة وذلك ضمن الشروط التي يحددها الوزير بناء على تنسيب من المدير.

الباب السادس

الأوضاع المتعلقة للرسوم

الفصل الأول

احكام عامه

المادة ٨٨: يجوز ادخال البضائع ونقلها من مكان الى آخر في المملكة او غيرها مع تعليق تأدية الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم عنها.

ويشترط في هذه الأوضاع تقديم ضمانات لتأمين الرسوم والضرائب نقدا أو بكفالات مصرفية او تعهدات مكفولة وفق التعليمات التي يصدرها المدير.

هــ | منه لأصل

المادة ٨٩: لا يجوز استعمال المواد والأصناف المقبولة تحت أي وضع من الأوضاع المعلقة للرسوم أو تخصيصها أو التصرف بها في غير الأغراض والغايات التي استوردت من أجلها وصرح عنها في البيانات المقدمة.

المادة ٩٠: تبرأ الكفالات المصرفية والتعهدات المكفولة وتُرد الرسوم والضرائب المؤمنة استناداً إلى شهادات الإبراء وفق الشروط التي يحددها المدير.

الفصل الثاني

البضائع العابرة (الترانزيت)

أحكام عامة

المادة ٩١-أ: يجوز نقل البضائع ذات المنشأ الأجنبي وفق وضع العبور وذلك بدخولها الحدود لتخرج من حدود غيرهما، وينتهي هذا الوضع بإبراز نسخ البيانات المظهره من أول مركز جمركي في البلد المجاور أو إبراز شهادة الوصول من بلد المقصد، أو بأي طريقه أخرى تقبل بها الدائرة.

ب- تحدد المهل اللازمة للنقل وفق وضع العبور والوثائق اللازمة لإبراء وتسييد البيانات بتعليمات تصدرها الدائرة.

المادة ٩٢: لا يسمح بإجراء عمليات العبور إلا في المراكز الجمركية المرخصة لذلك.

المادة ٩٣: لا تخضع البضائع المارة وفق وضع العبور للتقييد أو المنع إلا إذا نصت القوانين والأنظمة النافذة على خلاف ذلك.

المادة ٩٤-أ: لا يسمح بتخزين البضائع المارة بطريق الترانزيت إلا في المناطق الحرة، إلا أنه يجوز للمدير ولأسباب مبررة ضمن الشروط والضمانات التي يقررها أن يسمح بإيداع البضائع المارة بطريق الترانزيت في مستودع عام مدة تسعين يوماً فإذا لم تسحب

البضائع بعد انقضاء المدة المسموح بها ولم يوافق المدير على تمديدتها فله أن يتخذ الإجراءات اللازمة لبيعها بالمزاد العلني وإن يقيد المبلغ الزائد بعد حسم مقدار الرسوم والنفقات المستحقة والغرامات المتوجبه قانوناً-على أن لا تتجاوز الغرامة ١٠٪ من قيمة البضائع -في حساب الأمانات ولا ترد هذه الزيادة إذا لم يطالب بها خلال ثلاث سنوات من تاريخ البيع.

ب- يسمح بوضع البضائع المارة بالترانزيت للاستهلاك المحلي بقرار من المدير بعد الرجوع إلى الجهة ذات الاختصاص.

العبور (الترانزيت) العادي

المادة ٩٥: يتم نقل البضائع وفق العبور العادي على الطرق المعينة وبمختلف وسائل النقل على مسؤولية موقع التعهد.

المادة ٩٦: تسري على البضائع المشار إليها في المادة السابقة الأحكام الخاصة بالبيان التفصيلي والمعاينة المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة ٩٧: تخضع البضائع المنقولة وفق وضع العبور العادي لكافة الشروط التي يحددها المدير بصدد ترخيص الطرود والمستوعبات وبصدد وسائل النقل وتقديم الضمانات والالتزامات الأخرى.

العبور (الترانزيت) الخاص

المادة ٩٨-أ: يجري النقل وفق العبور الخاص بواسطة هيئات السكك الحديدية وشركات النقل بالسيارات أو الطائرات المرخص بها أو بأي وسيلة أخرى بقرار من المدير وذلك على مسؤولية هذه الهيئات والمؤسسات.

ب- يصدر المدير تراخيص للهيئات والمؤسسات المنصوص عليها بالفقرة (أ) من هذه المادة على أن تشمل تلك التراخيص الضمانات الواجب تقديمها وجميع الشروط الأخرى والمدير أن

هكذا منه الأصل

يوقف الترخيص لفترة محددة او يلغيه عند الاخلال بالشروط والتعليمات المحددة من قبله او في حالة اساءة استعمال وضع العبور الخاص بارتكاب اعمال التهريب بوسائط النقل المرخص بها.

المادة ٩٩: تحدد بقرار من المدير الطرق والمسالك التي يمكن إجراء النقل عليها وفق وضع العبور الخاص وشروط هذا النقل مع مراعاة الاتفاقيات المعقودة مع الدول الاخرى.

المادة ١٠٠: لا تسري أحكام الإجراءات المتعلقة بالبيان التفصيلي والمعاينة التفصيلية على البضائع المرسله وفق العبور الخاص ويكتفي بالنسبة اليها ببيان موجز ومعاينة اجمالية ما لم ترى الدائرة ضرورة إجراء معاينة تفصيلية.

المادة ١٠١: تطبق أحكام العبور الخاص المنصوص عليها في هذا القانون لتنفيذ الاتفاقيات التي تتضمن أحكاماً للعبور ما لم ينص على خلاف ذلك في هذه الاتفاقيات.

العبور (الترانزيت) بمستندات دولية

المادة ١٠٢: يجوز النقل وفق وضع العبور بمستندات دولية من قبل الشركات والمؤسسات التي يعتمد عليها المدير بعد تقديم الضمانات التي يطلبها ، ويتم هذا النقل وفق دفاتر او مستندات دولية موحدة، وعلى سيارات ذات مواصفات وشروط ملائمة بقبلها المدير.

نقل البضاعة من مركز جمركي

الى مركز جمركي آخر

المادة ١٠٣: يجوز نقل البضائع من مركز جمركي الى مركز جمركي آخر. ويطبق على هذا الوضع ذات الأحكام المطبقة على وضع العبور (الترانزيت).

الفصل الثالث

المستودعات

أ- أحكام عامة

المادة ١٠٤: يجوز إيداع البضائع في المستودعات دون دفع الرسوم والضرائب وفقاً للأحكام الواردة في هذا الفصل وتكون هذه المستودعات على نوعين:-

- عام

- خاص

المادة ١٠٥: تقبل جميع منافذ الأمكنة المخصصة للمستودعات العامة بقتلين مختلفين، يبقى مفتاح احدهما في حوزة الجمارك والآخر بحوزة صاحب العلاقة.

المادة ١٠٦: لا تقبل البضائع في جميع انواع المستودعات الا بعد تقديم بيان ايداع ينظم وفق أحكام هذا القانون وتجري المعاينة وفق أحكامه.

وعلى الدائرة ان تمسك من أجل مراقبة حركة البضائع في المستودعات سجلات خاصة تدون فيها جميع العمليات المتعلقة بها ، وتكون مرجعاً لمطابقة موجودات المستودعات على قيودها.

المادة ١٠٧: تبقى البضائع في المستودعات العامة والخاصة لمدة لا تزيد على سنة ويجوز تمديدتها لسنة اخرى عند الاقتضاء بموافقة المدير.

ب- المستودع العام

المادة ١٠٨- أ: يصدر الوزير بتتسيب من المدير تعليمات تنشر في الجريدة الرسمية تحدد شروط العمل في المستودعات العامة واجور التخزين والنفقات الاخرى فيها وكذلك البدلات التي عليها ان تؤديها للدائرة، والضمانات التي عليها تقديمها وغير ذلك من الأحكام والمواصفات المتعلقة بها .

هكذا منه الأصل

ب- للوزير بتسليم من المدير ان يرخص مؤسسة عامة او شركة لإنشاء مستودع عام ويحدد بقراره مكان المستودع والجهة المشرفة على ادارته.

المادة ١٠٩: لا يسمح في المستودع العام بتخزين البضائع الممنوعة المعينة والمتفجرات والمواد الشبيهة بها والمواد المشعة والمواد القابلة للالتهاب والبضائع التي تظهر فيها علامات الفساد، وتلك التي يعرض وجودها في المستودع الى اخطار أو قد تضرر بجودة المنتجات الأخرى والبضائع التي يتطلب حفظها انشاءات خاصة، والبضائع المنقرطة ما لم يكن المستودع معداً لذلك.

المادة ١١٠: للدائرة الحق في الرقابة على المستودعات العامة التي تديرها الهيئات الأخرى، وتكون الهيئة المستثمرة مسؤولة وحدها مسؤولية كاملة عن البضائع المودعة فيها وفقاً لأحكام القوانين النافذة.

المادة ١١١: تحل الهيئة المستثمرة للمستودع العام أمام الدائرة محل اصحاب البضائع المودعة لديها في جميع التزاماتهم عن ايداع هذه البضائع.

المادة ١١٢- أ- يحق للدائرة عند انتهاء مهلة الإيداع أن تبيع البضائع المودعة في المستودع العام اذا لم يقم اصحابها بإعادة تصديرها أو وضعها للاستهلاك.

ب- يتم هذا البيع بعد شهر من تاريخ اذار الهيئة المستثمرة وصاحب البضاعة أو من يمثله ويودع حاصل البيع بعد اقتطاع مختلف الرسوم والضرائب والنفقات امانة لدى الدائرة لتسليمه الى اصحاب العلاقة، ويسقط الحق في المطالبة به بعد ثلاث سنوات من تاريخ البيع بحيث يصبح ايراداً للخزينة.

ج- يكون البيع بالمزاد العلني من قبل لجنة مؤلفة من اثنين من موظفي المركز الجمركي المختص يرأس احدهما اللجنة وممثل عن كل من المجلس البلدي والغرفة التجارية أو الصناعية تبعاً للحال على أن تتم اجراءات البيع بحضور اغلبية اعضاء اللجنة.

المادة ١١٣: يسمح في المستودع العام بنزع غلاقات البضاعة ونقلها من وعاء الى آخر وجمع الطرود أو تجزئتها وإجراء جميع الأعمال التي يراد منها صيانة المنتجات أو تحسين مظهرها أو تسهيل تصريفها وذلك بموافقة المدير وتحت رقابة الدائرة والجهة الرسمية المختصة.

المادة ١١٤- أ- تستوفي الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب عن كامل الكميات من البضائع التي سبق ايداعها، وتكون الهيئة المستثمرة للمستودع مسؤولة عن هذه الرسوم والضرائب في حالة زيادة أو نقص أو ضياع أو تبديل في البضائع فضلاً عن الغرامات التي تفرضها الدائرة وفقاً لأحكام هذا القانون.

ب- لا تستحق الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى اذا كان النقص أو الضياع في البضائع ناتجاً عن قوة قاهرة أو حادث جبري أو نتيجة لأسباب طبيعية.

ج- تبقى الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى والغرامات عن الكميات الزائدة أو الناقصة أو الضائعة أو المبدلة متوجبة على الهيئة المستثمرة حتى عند وجود مسبب تثبت مسؤوليته.

المادة ١١٥: يجوز نقل البضائع من مستودع عام الى مستودع عام آخر أو أي مركز جمركي بموجب بيانات ذات تعهدات مكفولة ويطبق على هذا الوضع ذات الأحكام المطبقة على وضع العبور (الترانزيت) وعلى موقعي هذه التعهدات ان يبرزوا خلال المهل التي يحددها المدير شهادة تفيد إدخال هذه البضائع الى المستودع العام أو الى المركز الجمركي لتخزينها أو وضعها في الاستهلاك أو وفق وضع جمركي آخر.

ج- المستودع الخاص

المادة ١١٦: يجوز الترخيص بإنشاء مستودعات خاصة اذا استدعت الضرورة ذلك.

المادة ١١٧: يصدر الترخيص بإنشاء المستودع الخاص بقرار من الوزير استناداً الى تنسيب من المدير يحدد فيه مكان هذا المستودع والبدلات الواجب ادائها سنوياً والضمانات الواجب تقديمها قبل البدء بالعمل والأحكام الأخرى المتعلقة به.

المادة ١١٨ : يجب تقديم البضائع المودعة في المستودع الخاص لدى كل طلب من الدائرة وتحسب الرسوم و الضرائب على كامل كميات البضائع المودعة دون التجاوز عن أي نقص يحدث الا ما كان ناشئاً عن قوة قاهرة أو عن اسباب طبيعية كالبتخر والجفاف أو نحو ذلك فضلاً عن الغرامات التي تفرضها الدائرة.

المادة ١١٩: تطبق أحكام المواد (١١٠ و ١١٢ و ١١٥) من هذا القانون على
المستودعات الخاصة.

المادة ١٢٠: لا يسمح في المستودع الخاص بإيداع البضائع التالفة أو الممنوعة.

المادة ١٢١: يقتصر العمل في المستودع الخاص على خزن البضاعة.

الفصل الرابع

المناطق والأسواق الحرة

المادة ١٢٢- أ: مع مراعاة المادة (١٢٣) من هذا القانون يمكن إدخال جميع البضائع الأجنبية من أي نوع كانت وأياً كان منشؤها الى المناطق الحرة واخراجها منها الى غير المنطقة الجمركية دون أن تخضع لقيود الاستيراد أو المنع أو خضوعها للرسم والضرائب باستثناء ما يفرض عليها لمصلحة الجهة القائمة على ادارة واستثمار تلك المناطق.

ب- يجوز إدخال البضائع الوطنية أو التي اكتسبت هذه الصفة بوضعها في الاستهلاك المحلي الى المنطقة الحرة، على أن تخضع عندئذ لقيود التصدير والمنع والرسوم الجمركية والرسوم

والضرائب الخاصة بالتصدير وذلك بالإضافة الى ما يفرض لمصلحة الجهة القائمة على ادارة واستثمار المنطقة الحرة.

المادة ١٢٣- أ- لا يجوز نقل أو إدخال البضائع المستوردة للوضع في الاستهلاك المحلي الى المناطق الحرة الا بموافقة المدير أو من يفوضه وضمن الشروط والتحفيزات التي يقرها.

ب- يحظر دخول البضائع التالية الى المنطقة الحرة:-

١- البضائع الممنوعة لمخالفتها النظام العام وتحدد من قبل السلطات ذات الاختصاص.

٢- البضائع الفنته أو القابلة للالتهاب عدا المحروقات اللازمة لأعمال الاستثمار والتي تسمح بها الهيئة المستثمرة ضمن الشروط التي تحددها.

٣- الأسلحة الحربية والذخائر والمتفجرات ايأ كان نوعها.

٤- البضائع المخالفة للقوانين المتعلقة بحماية الملكية التجارية والصناعية والأدبية والفنية والصادر بها قرار بذلك من الجهات المختصة.

٥- المخدرات والمؤثرات العقلية على اختلاف أنواعها ومشتقاتها.

٦- البضائع التي منشؤها بلد تقرر مقاطعته اقتصادياً.

المادة ١٢٤: للوزير أن يشكل لجاناً مشتركة من الدائرة ومؤسسة المناطق الحرة لإجراء عمليات التدقيق على البضائع للتأكد من عدم وجود بضائع مهربة أو ممنوع إدخالها الى المنطقة الحرة وبحضور اصحاب العلاقة.

المادة ١٢٥: على ادارة المنطقة الحرة أن تقدم الى الدائرة قائمة بجميع ما يدخل الى المنطقة وما يخرج منها، وذلك خلال ست وثلاثين ساعة من عملية الإنخال أو الإخراج.

المادة ١٢٦: لا يجوز انزال البضائع من البحر الى المنطقة الحرة أو إدخالها إليها
براً إلا بترخيص من ادارة المنطقة وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول

هذه من الأصل

بها وطبقاً للتعليمات التي يحددها المدير، كما لا يجوز إرسال البضائع الموجودة في منطقة حرة إلى منطقة حرة أخرى أو مخازن أو مستودعات إلا وفق الأحكام المطبقة على وضع العبور (الترانزيت).

المادة ١٢٧: يجري سحب البضائع من المنطقة الحرة وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة المعمول بها وطبقاً للتعليمات التي يصدرها المدير.

المادة ١٢٨- أ- تعامل البضائع ذات المنشأ الأجنبي الخارجة بحالتها الأصلية من المنطقة الحرة إلى المنطقة الجمركية معاملة البضائع الأجنبية.

ب- أما البضائع المصنعة أو التي جرى عليها تصنيع إضافي في المنطقة الحرة فتعفى عند وضعها في الاستهلاك المحلي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ، ، حدود قيمة المواد والتكاليف والنفقات المحلية الداخلة في صنعها على أن تقدر القيمة من قبل لجنة برئاسة مدير عام مؤسسة المناطق الحرة أو نائبه وممثل عن كل من وزارة الصناعة والتجارة ودائرة الجمارك يعينه الوزير المختص.

المادة ١٢٩: لا يجوز استهلاك البضائع الأجنبية في المناطق الحرة للاستعمال الشخصي قبل تأدية ما يتوجب عليها من رسوم جمركية ورسوم وضرائب أخرى.

المادة ١٣٠: يسمح للسفن الوطنية والأجنبية أن تنزود من المنطقة الحرة بجميع المواد التي تحتاج إليها.

المادة ١٣١: تعتبر إدارة المنطقة الحرة مسؤولة عن جميع المخالفات التي يرتكبها موظفوها وعن تسرب البضائع منها بصورة غير مشروعة.

المادة ١٣٢: يجوز إنشاء أسواق حرة، وتحدد أحكامها والجهة التي تتولى إدارتها واستثمارها والشروط والضمانات والقواعد الخاصة بإدخال البضائع إليها وإخراجها منها بنظم يصدر لهذه الغاية.

الفصل الخامس

التصنيع الداخلي

(الإدخال بقصد التصنيع والتصدير)

المادة ١٣٣- أ- يسمح بإدخال البضائع الأجنبية إلى المملكة مع تعليق استيفاء

الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى بقصد التصنيع أو إكمال الصنع أو الإصلاح سواء كان المستفيد مصنعاً أو مصدراً، لغايات التصدير خلال فترة زمنية لا تتجاوز ثلاث سنوات.

ب- يجوز أن يتم تصدير البضاعة المستوردة أو المصنعة وفقاً لأحكام هذه المادة من غير مستوردها وذلك بموافقة المدير أو من يفوضه، وتنتقل في هذه الحالة جميع الالتزامات المترتبة على المستورد الأول إلى ذلك المصدر.

ج- يجوز بيع المواد المدخلة إلى البلاد وفق أحكام هذه المادة من مصنع آخر لنفس الغاية التي ادخلت من أجلها.

د- تحدد البضائع التي تتمتع بهذا الوضع والضمانات المطلوبة للاستفادة من أحكام هذه المادة، وغير ذلك من الشروط اللازمة لهذا الوضع بتعليمات يصدرها المدير.

المادة ١٣٤- أ- يسمح بوضع المواد الداخلة بقصد التصنيع الداخلي في الاستهلاك المحلي وبموافقة المدير ، على أن تراعى جميع الشروط القانونية النافذة.

ب- يسمح بوضع البضائع المصنوعة من المواد الداخلة للتصنيع وفق أحكام المادة (١٣٣) من هذا القانون في الاستهلاك المحلي وبموافقة المدير وتستولي الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المتوجبة عن المواد المدخلة حسب نسبة الرسوم النافذة بتاريخ تسجيل البيان وقيمة هذه المواد بتاريخ إدخالها.

هكذا منه الأصل

الفصل السادس

الإدخال المؤقت

المادة ١٣٥- أ- يسمح بالإدخال المؤقت للآليات والمعدات اللازمة لإتجاز المشاريع أو لإجراء التجارب العملية والعلمية وفق نظام يصدر لهذه الغاية يحدد نوع المشاريع وحجمها وأنواع الآليات والمعدات ومواصفاتها وشروط استخدامها.

ب- يسمح بإدخال المواد التالية تحت وضع الإدخال المؤقت وفقاً للشروط والضوابط التي يحددها المدير:-

- ١- ما يستورد مؤقتاً للملاعب والمسارح والمعارض أو ما يمثلها.
- ٢- الآلات والأجهزة ووسائل النقل وغيرها من الأصناف التي ترد إلى المملكة بقصد إصلاحها.
- ٣- الأوعية والغلاطات الواردة لمثلها.
- ٤- العينات التجارية بقصد العرض.
- ٥- أجهزة الفحص والعدد واللوازم الواردة لاستعمالها في أغراض التركيب والصيانة.

ج- يعاد تصدير المواد المنصوص عليها في هذه المادة أو يتم إيداعها في المنطقة الحرة أو المخازن أو المستودعات بعد انتهاء المدة المحددة لبقائها في المملكة وذلك خلال ثلاثة أشهر.

المادة ١٣٦- يطبق الإدخال المؤقت على سيارات القادمين إلى المملكة للإقامة المؤقتة بقصد العمل لدى المؤسسات الرسمية العامة والوزارات والدوائر وتنص عقود عملهم على حق إدخال سياراتهم الخاصة إلى المملكة سواء وردت بصحبته أو كانت مشتراه من المخازن أو المستودعات أو المناطق الحرة وفقاً للشروط التي يحددها المدير.

المادة ١٣٧- يطبق الإدخال المؤقت للسيارات التي يجلبها موظفو وزارة الخارجية الدبلوماسيون المنقولون إلى المركز والمسجلة باسمائهم

في مراكز عملهم في الخارج وذلك طيلة مدة بقائهم في مركز الوزارة ولمدة أقصاها سنتان.

المادة ١٣٨- يسمح للسيارات الأجنبية التي تقوم بنقل المسافرين والبضائع بين خارج المملكة ودخلها بالدخول إلى المملكة وفق أحكام الإدخال المؤقت ودون أن يكون لها الحق بالقيام بالنقل الداخلي وضمن الشروط والضمانات التي يحددها المدير.

المادة ١٣٩- لأصحاب السيارات والدراجات النارية الذين يكون محل إقامتهم الرئيسي خارج المملكة الاستفادة من أحكام الإدخال المؤقت لسياراتهم ودراجاتهم النارية وفق تعليمات يصدرها المدير لهذه الغاية يحدد فيها الشروط والضمانات والمدد اللازمة للاستفادة من أحكام هذه المادة.

المادة ١٤٠- تراعى أحكام الاتفاقيات الدولية الخاصة بالإدخال المؤقت للسيارات والتسهيلات الجمركية الممنوحة للسياح وفق التعليمات التي يصدرها المدير.

المادة ١٤١- للمدير وضمن الشروط التي يحددها أن يقرر منح وضع الإدخال المؤقت لسيارات موظفي وخبراء هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والعربية الأخرى، والأجهزة التابعة لها، من غير الأردنيين سواء أكانت هذه السيارات مصحوبة مسع مالكيها من الخارج أم مشتراه من المخازن أو المستودعات أو المناطق الحرة، وذلك ضمن الشروط التي يحددها المدير.

المادة ١٤٢- كل نقص يظهر عند تسديد حسابات المواد الدخلة تحت وضع التصنيع الداخلي المعلق للرسم أو الإدخال المؤقت يخضع للرسم والضرائب المتوجبة وفق أحكام المادة (١٩) من هذا القانون.

المادة ١٤٣- يحدد المدير شروط التطبيق العملي لوضع الإدخال المؤقت والضمانات الواجب تقديمها.

هكذا منه الأصل

المادة ١٤٤- يسمح بوضع البضائع المقبولة في الإدخال المؤقت في الاستهلاك المحلي على أن تراعى جميع الشروط القانونية النافذة وبموافقة المدير.

الفصل السابع

رد الرسوم والضرائب

المادة ١٤٥- أ- ترد كلياً أو جزئياً الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المستوفاة عن بعض المواد الأجنبية الداخلة في صنع المنتجات الوطنية وذلك عند تصديرها للخارج وتعين هذه المواد بقرار من الوزير بناء على تنسيب من المدير وبعد أخذ رأي وزير الصناعة والتجارة.

ب- ترد كلياً أو جزئياً أو بنسبة ثابتة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المستوفاة عن بعض المواد الأجنبية الداخلة في صنع المنتجات الوطنية عند وضعها في الاستهلاك المحلي وتحدد هذه المواد بقرار من مجلس الوزراء وبتنسيب من مجلس التعريف.

ج- يحدد الوزير ما يلي:-

- ١- الشروط الواجب توافرها لرد هذه الرسوم والضرائب.
- ٢- أنواع الرسوم والضرائب الواجب ردها والنسبة أو المبالغ الثابتة التي يجوز ردها عن كل مادة أو وحدة منتجة.

المادة ١٤٦- ترد كلياً أو جزئياً الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى عن البضائع المعاد تصديرها بحالتها الأصلية بعد وضعها في الاستهلاك المحلي ولا يكون لها مثيل في الانتاج المحلي وبشرط التحقق من انها بحالتها الأصلية التي استوردت بها بما في ذلك التغليف.

ويحدد الوزير بعد أخذ رأي الوزارة المختصة أنواع هذه البضائع والنسبة الممكن ردها من الرسوم والضرائب والشروط التي يتم بموجبها تطبيق هذا الوضع.

المادة ١٤٧- ترد الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى عن البضائع المعاد تصديرها لاختلاف في مواصفاتها وذلك قبل خروجها من المستودعات أو المخازن ولا يعتبر تسليم البضائع إلى أصحابها إلقاء الضمانات انتظاراً لظهور نتائج التحليل ومطابقة المواصفات أو الموافقة من الجهات المختصة خروجاً من المستودعات أو المخازن. يصدر المدير التعليمات لهذه الغاية والشروط والضمانات اللازمة لتطبيق أحكام هذه المادة.

الباب السابع

تبسيط الإجراءات

المادة ١٤٨- لغايات تبسيط الإجراءات وبالرغم مما ورد في المادة (٦٩) من هذا القانون ، يجوز للوزير تجاوز عن اجراءات معاينة البضائع والاكتفاء بقبول الوثائق لغايات التخليص المباشر عليها وفقاً للأحكام والشروط التي يقررها بتعليمات تصدر لهذه الغاية تنشر في الجريدة الرسمية.

الباب الثامن

الفصل الأول

الاعفاءات

المادة ١٤٩- تعفى من الرسوم الجمركية ومن الرسوم والضرائب الأخرى: - ماورد باسم جلالة الملك المعظم.

هكذا منه الأصل

ب- الهبات والتبرعات الواردة للوزارات والدوائر والمؤسسات العامة الحكومية والجامعات الرسمية والبلديات والمجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة .

ج- يجوز بيع المستوردات المغفأة بعد استعمالها أو في حالة عدم صلاحيتها للاستعمال بموافقة الدائرة، وتتقاضى الدائرة ٧٥٪ من بدل البيع عوض عن الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى.

الفصل الثاني

الإعفاءات الدبلوماسية والقنصلية

المادة ١٥٠- تعفى من الرسوم الجمركية ومن الرسوم والضرائب الأخرى شرط المعاملة بالمثل، وفي حدود هذه المعاملة ومع الإخضاع للمعاينة عند الاقتضاء بمعرفة وزارة الخارجية:-

أ- ما يرد للاستعمال الشخصي إلى رؤساء وأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي- من غير المواطنين الأردنيين - العاملين في المملكة وغير الفخريين الواردة أسماؤهم في الجداول التي تصدرها وزارة الخارجية وكذلك ما يرد إلى أزواجهم وأولادهم القاصرين المقيمين معهم.

ب- ما تستورده السفارات والمفوضيات والقنصليات غير الفخرية للاستعمال الرسمي باستثناء المواد الغذائية والمشروبات الروحية والتبغ.

يجب أن تكون المستوردات التي تعفى وفقاً لأحكام هذه الفقرة والفقرة (أ) متناسبة مع الاحتياجات الفعلية وضمن الحد المعقول، وللوزير - عند الاقتضاء- أن يعين الحد الأقصى لبعض أنواع المستوردات بناء على اقتراح لجنة من ممثلين عن وزارة الخارجية والدائرة.

ج- ما يرد للاستعمال الشخصي مع التقيد بإجراء المعاينة من أمتعة شخصية واثاث وأدوات منزلية للموظفين الإداريين العاملين في البعثات الدبلوماسية أو القنصلية من حملة جنسية تلك البعثة الذين لا يستفيدون من الإعفاء المقرر شرط أن يتم الاستيراد خلال ستة أشهر من وصول المستفيد من الإعفاء ويجوز تمديد هذه المهلة ستة أشهر أخرى بموافقة وزارة الخارجية.

ويمنح هؤلاء وضع الإدخال المؤقت لسياراتهم لمدة لا تتجاوز مبدئياً ثلاث سنوات قابلة للتديد بناء على موافقة وزارة الخارجية ولا يعتبر السائقون والخدم من الموظفين الإداريين لغايات تطبيق أحكام هذه المادة.

د- تمنح الإعفاءات المشار إليها في هذه المادة بقرار من المدير أو من يفوضه استناداً إلى طلب من رئيس البعثة الدبلوماسية أو القنصلية مقروناً بتوصية من وزارة الخارجية وفق ما يقتضيه الحال.

المادة ١٥١- أولاً: لا يجوز التصرف بالمواد المغفأة بموجب المادة (١٥٠) من هذا القانون تصرفاً يغير الهدف الذي أعفيت من أجله أو التنازل عنها إلا بعد إعلام الدائرة وتأدية الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى عنها وذلك وفقاً لحالة هذه المواد وقيمتها وطبقاً للتعريفات الجمركية المعمول بها في تاريخ التصرف أو التنازل أو تاريخ تسجيل البيان التفصيلي بشأنها أيها الأعلى ولا يجوز للجهة المستفيدة من الإعفاء تسليم تلك المواد للغير إلا بعد إنجاز الإجراءات الجمركية والحصول على إذن بالتسليم من الدائرة.

ثانياً- باستثناء السيارات لا تتوجب الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى إذا تصرف المستفيد فيما أعفى عملاً

بالمادة (١٥٠) بعد خمس سنوات من تاريخ السحب من الدائرة شريطة المعاملة بالمثل.

ثالثاً- ١ - لا يجوز التصرف بالسيارة المعفاة قبل مضي ثلاث سنوات على تاريخ تسجيل بيان إعفائها الا في الحالات التالية:-

أ- انتهاء مهمة العضو الدبلوماسي أو القنصلي المستفيد من الإعفاء في البلاد.

ب- اصابة السيارة بعد تسجيل بيان اعفائها بحادث يجعلها غير ملائمة لمقتضيات استعمال العضو الدبلوماسي أو القنصلي بناء على توصية مشتركة من ادارة الترخيص والدائرة. وفي هاتين الحالتين لا يمنح أي تخفيض في الرسوم الجمركية.

ج- البيع من عضو دبلوماسي أو قنصلي الى عضو آخر ويشترط في هذه الحالة أن يكون المتنازل له متمتعاً بحق الإعفاء اذا كانت السيارة في وضع الإعفاء والا فتطبق الأصول العامة بهذا الشأن.

٢- اذا جرى التنازل عن السيارة بعد مضي ثلاث سنوات على تاريخ تسجيل بيان اعفائها فتعامل كما يلي:-

أ- اذا جرى التنازل لغير سبب انتهاء المهمة في البلاد ، تخضع السيارة لجميع الرسوم الجمركية.

ب- اذا جرى التنازل بمناسبة انتهاء مهمة مالك السيارة الدبلوماسي أو القنصلي في البلاد ، فيمنح استثناء من أحكام المادة (٢٢) من هذا القانون تخفيضاً نسبياً في رسوم التعريفات الجمركية بمعدل ٣٠٪.

٣- يمكن للموظفين الاداريين الذين استفادوا من وضع الإدخال المؤقت لسياراتهم عند انقضاء المهل الممنوحة أو انتهاء المهمة بسبب النقل أو غيره اما التنازل عنها لمن يستفيد من حق الإعفاء أو الإدخال المؤقت أو إعادة تصديرها أو تأدية الرسوم

والضرائب الكاملة عنها وفق التعريفات والأنظمة النافذة يوم تسجيل بيان الوضع في الاستهلاك.

المادة ١٥٢- يبدأ حق الإعفاء بالنسبة للأشخاص المستفيدين منه بموجب المادة (١٥٠) من هذا القانون اعتباراً من تاريخ مباشرتهم العمل في مقر عملهم الرسمي في المملكة.

المادة ١٥٣- لا تمنح الامتيازات والإعفاءات المنصوص عليها في المادتين (١٥٠) و (١٥١) الا اذا كان تشريع الدولة التي تنتمي اليها البعثة الدبلوماسية أو القنصلية أو عضواها يمنح الامتيازات والإعفاءات ذاتها أو أفضل منها للبعثة الأردنية وأعضائها وفي غير هذه الحالة تمنح الامتيازات والإعفاءات في حدود ما يطبق منها في البلاد ذات العلاقة.

المادة ١٥٤- على كل موظف من السلك الدبلوماسي أو القنصلي أو من يعمل في هذه البعثات الدبلوماسية أو القنصلية وسبق له أن استفاد من أي اعفاء بمقتضى أحكام هذا القانون، أن يقدم للدائرة عن طريق وزارة الخارجية عند نقله من المملكة قائمة بالأمثلة المنزلية وحاجاته الشخصية والسيارة التي سبق له إدخالها لتعطى الان بآخر لاجها، وللدائرة أن تجري الكشف من أجل ذلك عند الاقتضاء شريطة أن يتم ذلك بمعرفة وزارة الخارجية.

الفصل الثالث

الإعفاءات العسكرية

المادة ١٥٥- أ- يعفى من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب ما يستورد للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية ، وأي قوات عربية ترابط في المملكة من ذخائر وأسلحة وتجهيزات والبسة ووسائل نقل وقطعها وإطاراتها أو أي مواد أخرى يقررها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير.

هكذا منه الأصل

ب- اذا بيعت المستوردات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بعد استعمالها أو في حالة عدم صلاحيتها للاستعمال فتتقاضى الدائرة ٧٥٪ من بدل البيع عوضاً عن الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى.

ج- يعفى من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ما يستورد للمؤسسة الاستهلاكية العسكرية وفقاً للأصناف والكميات والقيم التي يقررها مجلس الوزراء بتسبيب من الوزير إذا لم يكن لها مثيل من الصناعات الأردنية المعتمدة التي يحددها مجلس الوزراء بناء على تسبيب من الوزير ووزير الصناعة والتجارة، وذلك رغم أي نص مخالف في أي قانون.

الفصل الرابع

الأمثلة الشخصية والأثاث المنزلي

المادة ١٥٦- باستثناء السيارات تعفى من الرسوم والضرائب الأمثلة الشخصية والأدوات المنزلية المستعملة والأثاث المنزلي المستعمل الذي يجلبه الأردنيون للإقامة الدائمة في المملكة، وتحدد كميات وأنواع المواد المعفاة والشروط اللازمة للاستفادة من أحكام هذه المادة بتعليمات تصدرها الدائرة.

الفصل الخامس

البضائع المعادة

المادة ١٥٧- تعفى من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب :

أ- البضائع المعادة إلى المملكة التي يثبت أن منشأها محلي وسبق تصديرها من المملكة إذا أعيدت إليها خلال ثلاث سنوات من تاريخ تصديرها.

ب- السيارات المعادة إلى المملكة إذا كانت مدفوعة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى، ومرخصة في المملكة وأعيدت في أي وقت من الأوقات.

ج- أما البضائع التي صدرت مؤقتاً لإكمال صنعها أو إصلاحها فتستوفي الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى عن قيمة الزيادة التي طرأت نتيجة لإكمال صنعها أو إصلاحها وفقاً لقرار يتخذه الوزير بناء على تسبيب المدير.

د- يجوز للوزير استثناء بعض البضائع التي يصعب تمييزها من أحكام هذه المادة وأخضاعها كلياً للرسوم عند إعادة استيرادها بعد إتمام صنعها أو إصلاحها.

هـ- يحدد الوزير بتعليمات الشروط الواجب توافرها للاستفادة من أحكام هذه المادة.

الفصل السادس

إعفاءات مختلفة

المادة ١٥٨- تعفى من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب المواد المبينة في أدناه ضمن الشروط التي يحددها المدير:-

أ- العينات التي ليس لها قيمة تجارية.

ب- العينات التي يمكن الاستفادة منها وتحدد قيمتها بتعليمات يصدرها الوزير.

ج- المؤن ومواد الوقود وزيوت التشحيم وقطع التبدل والمهمات اللازمة للسفن والطائرات وكذلك ما يلزم لركابها وملاحيتها في رحلاتها الخارجية وذلك في حدود المعاملة بالمثل.

د- التقاويم المعدة للدعاية.

هكذا منه الأصل

هـ- الأوسمة والجوائز الرياضية والعلمية المجردة من أي صفة تجارية.

و- الهدايا الشخصية الواردة مع المسافرين على أن لا تكون ذات صفة تجارية وفقاً لتعليمات يصدرها الوزير بتنسيب من المدير.

ز- جميع المواد التعليمية والطبية والوسائل المساعدة والادوات والآلات وقطعها ووسائل النقل اللازمة لمدارس ومؤسسات وبرامج المعوقين والمشاريع الانتاجية الفردية والجماعية التي يملكها المعوقون ويديرونها ووسائل النقل المعدة اعداداً خاصاً لاستعمال الافراد المعوقين بتوصية من وزارة التنمية الاجتماعية ووفق الشروط التي يتفق عليها بين وزارة التنمية الاجتماعية ودائرة الجمارك.

ح- الهبات والتبرعات والهدايا التي ترد للجوامع والمساجد والكنائس والأديرة لاستعمالها الخاص.

ط- ما تستورده المؤسسة الاستهلاكية المدنية (دكان الموظف) وفقاً للأصناف والكميات والقيم التي يقررها مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير إذا لم يكن لها مثيل من الصناعات الأردنية المعتمدة التي يحددها مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير ووزير الصناعة والتجارة وذلك رغم أي نص مخالف في أي قانون.

الفصل السابع

أحكام مشتركة

المادة ١٥٩- أ- تطبق أحكام الإعفاءات الواردة في هذا الباب على المواد التي يشملها الإعفاء سواء استوردت مباشرة أو بالواسطة أو تم شراؤها من المخازن والمستودعات أو المناطق الحرة على أن تراعى الشروط التي تضعها الدائرة.

ب- إذا وقع خلاف حول ما إذا كانت البضائع المنصوص عليها في هذا الباب خاضعة للرسم أو معفاة منها فيبيت المدير في هذا الخلاف.

الباب التاسع

بدلات الخدمات

المادة ١٦٠- أ- تخضع البضائع التي توضع في الساحات والمخازن التابعة للدائرة لرسم الخزن والمعالجة والتأمين والخدمات الأخرى التي تقتضيها عمليات خزن البضائع ومعالجتها، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يتجاوز رسم الخزن المتوجب نصف القيمة المخملة للبضاعة وفي حالة إدارة المخازن والمستودعات من قبل جهات أخرى تستوفي تلك الجهات هذه البدلات وفق النصوص والمعدلات المقررة بهذا الشأن.

ب- تخضع البضائع لبدلات الترخيص والتزوير والختم والتحليل وجميع ما يقدم لها من خدمات أخرى.

ج- تحدد تلك البدلات الواردة في هذه المادة وشروط استيفائها وحالات تخفيضها أو الإعفاء منها وقيم المطبوعات التي تقدمها الدائرة بتعليمات من الوزير تنشر في الجريدة الرسمية.

المادة ١٦١- أ- تستوفي من اصحاب البضائع البدلات التالية لمصلحة موظفي الدائرة والدوائر الأخرى الذين يعملون معهم:-

١- اثنان بالآلاف من قيمة البضائع المستوردة والمعاد تصديرها والمباعة محلياً.

٢- واحد بالآلاف من قيمة جميع البضائع المارة بالترانزيت.

ب- لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير أن يستثنى أي بضائع من دفع البدلات المشار إليها في هذه المادة.

هكذا منه الأصل

ج- لمجلس الوزراء بتتسيب من الوزير أن يحدد البدلات التي تستوفي عن القيام بالعمل الإضافي لحساب المعامل والمصانع والبولخر وأي عمل خارج الحرم الجمركي.

د- تدفع البدلات المستوفاة بالاستناد إلى هذه المادة للمستحقين من الموظفين المنصوص عليهم في الفقرة (أ) من هذه المادة بالكيفية التي يحددها الوزير وتودع المبالغ المتبقية في صندوق خاص للدائرة، ويجوز للوزير أو من يفوضه أن ينفق من المبالغ المودعة في الصندوق على تحسين المراكز الجمركية وإنشاء مجمعات سكن وظيفي وقروض اسكان لموظفي الجمارك وتحسين أحوالهم المعيشية والرياضية والثقافية والاجتماعية.

المادة ١٦٢- لا تدخل الرسوم والبدلات المنصوص عليها في المادتين (١٦٠) و (١٦١) في نطاق الإعفاء من الرسوم أو ردها المشار إليها في هذا القانون.

المادة ١٦٣- يسلم أصحاب العلاقة بناء على طلبهم مستندات تأدية الرسوم والضرائب أو إتمام أي إجراءات أو مستندات تجيز نقل البضائع أو تجولها أو حيازتها وذلك لقاء رسم مقداره دينار واحد عن كل مستند وضمن الشروط التي يحددها المدير.

الباب العاشر

المخلصون الجمركيون

المادة ١٦٤- يقبل التصريح عن البضائع لدى الجمارك وإتمام الإجراءات الجمركية عليها سواء أكان ذلك للاستيراد أو للتصدير أو للأوضاع الجمركية الأخرى من:-

- أ- مالكي البضائع أو من مستخدميهم والذين تتوافر فيهم الشروط التي يحددها المدير بما في ذلك شروط التفويض.
- ب- المخلصين الجمركيين المرخصين.

المادة ١٦٥- يتحتم تقديم إذن التسليم الخاص بالبضاعة من قبل الأشخاص المذكورين في المادة السابقة وأن تظهر إذن التسليم باسم مخلص جمركي أو مستخدم مالك البضاعة يعتبر تفويضاً لإتمام الإجراءات الجمركية ولا تتحمل الدائرة أي مسؤولية من جراء تسليم البضائع إلى من ظهر له إذن التسليم.

المادة ١٦٦- أ- مع مراعاة الحقوق المكتسبة لا يجوز لأي شخص مزاول مهنة التخليص الجمركي إلا بعد الحصول على ترخيص من الوزير بتتسيب من المدير.

ب- يشترط في الشخص الطبيعي:

- ١- أن يكون أردني الجنسية.
- ٢- أن لا يقل عمره عن ثلاث وعشرين سنة.
- ٣- أن يكون قد أنهى الدراسة الثانوية أو عمل موظفاً جمركياً في دائرة الجمارك لمدة خمسة عشرة عاماً.
- ٤- أن يكون قد مارس عمل التخليص أو عملاً جمركياً لدى جهة مرخصة في المملكة أو خدمة مصنفة في دائرة الجمارك لمدة خمس سنوات.
- ٥- أن يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم بجناية أو جنحة مخلة بالشرف.

ج- يشترط في الشخص المعنوي:-

- ١- أن يكون شركة أردنية مسجلة.
- ٢- أن تتوافر في مدير الشركة أو الشريك المفوض بإدارة الشركة ومديري فروع هذه الشركات الشروط الواردة في الفقرة (ب) من هذه المادة.

د- يجوز للمدير أن يمنح للشخص المرخص باستخدام موظف أو أكثر شريطة أن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة باستثناء البندين الثاني والرابع منها.

ج- لمجلس الوزراء بتتسيب من الوزير أن يحدد البدلات التي تستوفى عن القيام بالعمل الإضافي لحساب المعامل والمصانع والبواخر وأي عمل خارج الحرم الجمركي.

د- تدفع البدلات المستوفاة بالاستناد إلى هذه المادة للمستحقين من الموظفين المنصوص عليهم في الفقرة (أ) من هذه المادة بالكيفية التي يحددها الوزير وتودع المبالغ المتبقية في صندوق خاص للدائرة، ويجوز للوزير أو مَن يفوضه أن ينفق من المبالغ المودعة في الصندوق على تحسين المراكز الجمركية وإنشاء مجمعات سكن وظيفي وقروض اسكان لموظفي الجمارك وتحسين أحوالهم المعيشية والرياضية والثقافية والاجتماعية.

المادة ١٦٢- لا تدخل الرسوم والبدلات المنصوص عليها في المادتين (١٦٠) و (١٦١) في نطاق الإعفاء من الرسوم أو ردها المشار إليها في هذا القانون.

المادة ١٦٣- يسلم أصحاب العلاقة بناء على طلبهم مستندات تأدية الرسوم والضرائب أو إتمام أي إجراءات أو مستندات تجيز نقل البضائع أو تجولها أو حيازتها وذلك لقاء رسم مقداره دينار واحد عن كل مستند وضمن الشروط التي يحددها المدير.

الباب العاشر

المخلصون الجمركيون

المادة ١٦٤- يقبل التصريح عن البضائع لدى الجمارك وإتمام الإجراءات الجمركية عليها سواء أكان ذلك للاستيراد أو للتصدير أو للأوضاع الجمركية الأخرى من:-

- أ- مالكي البضائع أو من مستخدميهم والذين تتوافر فيهم الشروط التي يحددها المدير بما في ذلك شروط التفويض.
- ب- المخلصين الجمركيين المرخصين.

المادة ١٦٥- يتحتم تقديم إذن التسليم الخاص بالبضاعة من قبل الأشخاص المذكورين في المادة السابقة وأن تظهر إذن التسليم باسم مخلص جمركي أو مستخدم مالك البضاعة يعتبر تفويضاً لإتمام الإجراءات الجمركية ولا تتحمل الدائرة أي مسؤولية من جراء تسليم البضائع إلى من ظهر له إذن التسليم.

المادة ١٦٦- أ- مع مراعاة الحقوق المكتسبة لا يجوز لأي شخص مزاول مهنة التخليص الجمركي إلا بعد الحصول على ترخيص من الوزير بتتسيب من المدير .

ب- يشترط في الشخص الطبيعي:

- ١- أن يكون أردني الجنسية.
- ٢- أن لا يقل عمره عن ثلاث وعشرين سنة.
- ٣- أن يكون قد أنهى الدراسة الثانوية أو عمل موظفاً جمركياً في دائرة الجمارك لمدة خمسة عشرة عاماً.
- ٤- أن يكون قد مارس عمل التخليص أو عملاً جمركياً لدى جهة مرخصة في المملكة أو خدمة مصنفة في دائرة الجمارك لمدة خمس سنوات.
- ٥- أن يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم بجناية أو جنحة مخلة بالشرف.

ج- يشترط في الشخص المعنوي :-

- ١- أن يكون شركة أردنية مسجلة.
- ٢- أن تتوافر في مدير الشركة أو الشريك المفوض بإدارة الشركة ومديري فروع هذه الشركات الشروط الواردة في الفقرة (ب) من هذه المادة:
- د- يجوز للمدير أن يسمح للشخص المرخص باستخدام موظف أو أكثر شريطة أن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة باستثناء البندين الثاني والرابع منها.

هكذا منه الأصل

هـ- يقدم طلب الترخيص لمزاولة مهنة التخليص وفق النموذج المخصص لذلك.

و- للوزير بتسيب من المدير منح هذا الترخيص أو حجب مع بيان الأسباب.

ز- يمنح الترخيص مقابل استيفاء رسم سنوي مقداره ثلاثمائة دينار للمركز الرئيسي ومائتي دينار لكل فرع.

ح- مدة الرخصة سنة واحدة تنتهي باليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون أول ويتم تجديد الرخصة بموافقة المدير.

ط- يلغى ترخيص المخلص الجمركي نهائياً بقرار من المدير وذلك في حال فقدانه أي من الشروط أو المؤهلات المنصوص عليها في هذه المادة.

ي- يشترط أن يكون للمخلص الجمركي مكتب وحاصل على رخصة مهن.

ك- ١- للمدير أن يعقد امتحاناً سنوياً للمخلصين الجمركيين الجدد لاختبار كفاءاتهم وله أن لا يمنح الترخيص قبل اجتياز الامتحان.

٢- للمدير أن يصدر التعليمات اللازمة لذلك.

المادة ١٦٧- أعتبر المخلص الجمركي مسؤولاً تجاه الأشخاص المرسله اليهم البضائع وتجهاء الدائرة والهيئات المستثمرة للمخازن والمستودعات والمناطق الحرة عن أعمال مستخدميه الذين يتوجب عليه تسليمهم تفويضاً ينظم وفق أحكام هذا القانون ويودع لدى الدائرة.

ب: قبل صدور الترخيص يقدم طالبه كفالة بنكية يجدها المدير على أن لا تقل عن خمسة آلاف دينار وذلك ضماناً لما قد يترتب على هذا الشخص من مسؤوليات ناجمة عن أعماله أو أعمال مستخدميه ويجوز للمدير زيادة قيمة الكفالة.

المادة ١٦٨- أ- للمدير أن يفرض على المخلص الجمركي إحدى العقوبات المسلكية التالية وذلك بما يتناسب مع المخالفة التي ارتكبها:-

١- التنبيه الخطي

٢- الإنذار الخطي

٣- الوقف عن العمل لمدة لا تزيد عن ستة أشهر

ب- للوزير بناء على تسيب المدير أن يفرض عقوبة الشطب النهائي من جدول المخلصين الجمركيين والمنع من مزاولة المهنة نهائياً بالإضافة لما يتعرض له المخلصون الجمركيون من أحكام مدنية أو جزائية وفق أحكام هذا القانون والقوانين النافذة الأخرى وذلك في الحالات التالية:-

١- إذا فرضت على المخلص عقوبة الإنذار و/أو التنبيه لثلاث مرات أو أكثر.

٢- إذا فرضت على المخلص عقوبة الوقف عن العمل لأكثر من مرتين خلال أربع سنوات.

٣- إذا صدر حكم قطعي بحقه بجنابة أو جنحة مخلة بالشرف.

المادة ١٦٩- للمدير بموافقة الوزير أن يحدد بتعليمات يصدرها لهذه الغاية:-

أ- عدد المخلصين الذين يسمح لهم بتعاطي العمل في المراكز الجمركية.

ب- المركز أو المراكز الجمركية التي يسمح للمخلصين بتعاطي العمل فيها.

ج- أجور المخلصين الجمركيين.

د- يجوز إقامة اتحادات لشركات التخليص فيما بينها في المراكز الجمركية حسب مقتضيات المصلحة العامة بموافقة الوزير.

المادة ١٧٠- يتوجب على المخلص تحت طائلة عقوبة التوقيف عن مزاولة العمل أن يحتفظ لديه بسجل يدون فيه خلاصة المعاملات الجمركية التي

انجزها لحساب الغير لمدة ثلاث سنوات ضمن الشروط التي يحددها المدير ويشترط بشكل خاص أن يشتمل هذا السجل على الرسوم المدفوعة لإدارة الجمارك والأجور المدفوعة للمخلص وأي نفقات أخرى صرفت على المعاملات والدائرة الصلاحية المطلقة في الاطلاع في كل وقت على هذه السجلات دون أي اعتراض من قبل المخلص الجمركي.

الباب الحادي عشر

حقوق موظفي الدائرة وواجباتهم

- المادة ١٧١- أ- يعتبر موظفو الدائرة أثناء قيامهم بأعمالهم من رجال الضابطة العدلية وذلك بحدود اختصاصهم.
- ب- يعطي المدير موظفي الدائرة عند تعيينهم تفويضاً خطياً للخدمة وعليهم أن يحملوه عند قيامهم بالعمل وأن يبرزوه عند الطلب.
- المادة ١٧٢- على السلطات المدنية والعسكرية وقوى الأمن العام أن تقدم لموظفي الدائرة كل مساعدة للقيام بعملهم بمجرد طلبهم ذلك كما يتوجب على الدائرة أن تقدم موازرتها إلى الدوائر الأخرى.
- المادة ١٧٣- يسمح لموظفي الجمارك بحمل السلاح وفق تعليمات توضع لهذه الغاية.
- المادة ١٧٤- أ- على كل موظف في الدائرة أو في الضابطة الجمركية تنهى خدمته لأي سبب كان أن يعيد حالاً ما في عهده من تفويض وسجلات وتجهيزات إلى رئيسه المباشر.
- ب- يتم تنظيم أعمال الضابطة الجمركية والزي الرسمي والرتب والشارات المميزة لهم بموجب نظام يصدر وفقاً لأحكام هذا القانون.
- المادة ١٧٥- أ- يترتب على كل من يضطلع بواجب رسمي لتنفيذ أحكام هذا القانون أن يعتبر المستندات والمعلومات وأية وثائق أو بيانات

تتعلق بهذا القانون أو بتنفيذ أحكامه التي يطلع عليها أنها سرية ومكتومة وإن يتداولها على هذا الأساس.

ب- يحق للدائرة تبادل المعلومات مع الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية لغايات تطبيق أحكام هذا القانون أو القوانين الأخرى النافذة.

الباب الثاني عشر

الفصل الأول: النطاق الجمركي

- المادة ١٧٦- تخضع لأحكام النطاق الجمركي البضائع الممنوعة المعينة والبضائع الخاضعة لرسوم باهظة وغيرها مما يعينه الوزير بقرار ينشر في الجريدة الرسمية حتى وإن كانت خارج النطاق الجمركي.
- المادة ١٧٧- أ: يشترط في نقل البضاعة الخاضعة لأحكام النطاق الجمركي أن تكون مرفقة بسند نقل صادر عن الدائرة وفق الشروط التي يحددها المدير.
- ب- يحظر حيازة هذه البضائع كما يحظر وجودها في أي مخزن إلا في الأماكن التي يوافق عليها المدير.
- ج- تحدد الاحتياجات العادية التي يمكن اقتناؤها ضمن النطاق الجمركي لغرض الاستهلاك بقرار من المدير.
- المادة ١٧٨- يعتبر نقل البضاعة الخاضعة لأحكام النطاق الجمركي أو حيازتها أو التجول بها داخل النطاق بشكل غير نظامي بمثابة استيراد أو تصدير بصورة التهريب حسبما يكون خضوع البضاعة لأحكام النطاق في الاستيراد أو التصدير ما لم يتم الدليل على عكس ذلك.

هكذا منه لأجل

الفصل الثاني

التحري عن التهريب

المادة ١٧٩- أ- يحق لموظفي الدائرة المفوضين لغايات تطبيق هذا القانون ومكافحة التهريب أن يقوموا بالكشف على البضائع ووسائل النقل وتفتيش الأشخاص وفقاً لأحكام هذا القانون والقوانين النافذة الأخرى وعلى سائقي وسائل النقل أن يخضعوا للأوامر التي تعطى لهم من قبل موظفي الدائرة ورجال ضابطتها الذين يحق لهم استعمال جميع الوسائل اللازمة لتوقيف وسائل النقل عندما لا يستجيب سائقوها لأوامرهم.

ب- إذا كان الشخص المراد تفتيشه انثى فلا يجوز تفتيشها إلا من قبل انثى.

ج- يحق لموظفي الدائرة المفوضين ورجال الأمن العام في حالة وجود دلائل كافية بوجود مواد مهربة تفتيش أي بيت أو مخزن أو أي محل آخر، أما بيوت السكن فلا يجوز تفتيشها إلا بحضور المختار أو شاهدين وبموافقة المدعي العام.

د- لا تجري ملاحقة رجال الضابطة العدلية الجمركية جزائياً أمام القضاء عن الجرائم الناشئة عن وظائفهم إلا بموافقة لجنة تشكل على النحو التالي :-

١- قاضيين يعينهما المجلس القضائي من القضاة النظاميين يكون أحدهما بدرجة لا تقل عن الخاصة يرأس اللجنة.

٢- ممثل للدائرة يعينه الوزير.

٣- تصدر اللجنة قراراتها بالأجماع أو الأكثرية ويكون قرارها قطعياً.

المادة ١٨٠- لموظفي الدائرة الحق في الصعود إلى جميع السفن الموجودة في الموانئ المحمية والداخلية إليها أو الخارجة منها وأن يبقوا فيها حتى تفرغ كامل حمولتها وأن يأمرؤا بفتح كوى السفينة وغرفها وخزائنها والطرود المحملة فيها وأن يضعوا تحت اختام الرصاص البضائع

المحصورة أو الخاضعة لرسم باهظة أو الممنوعة المعينة والمنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون وأن يطالبوا ربان السفن بإبراز قائمة بهذه البضائع عند الدخول إلى المرفأ.

المادة ١٨١- لموظفي الدائرة الحق في الصعود إلى السفن داخل النطاق الجمركي لتفتيشها أو المطالبة بتقديم بيان الحمولة - المناقشة - وغيره من المستندات المتوجبة وفق أحكام هذا القانون ولهم الحق في حالة الامتناع عن تقديم المستندات أو عدم وجودها أو الاشتباه بوجود بضائع مهربة أو ممنوعة من الأنواع المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون، أن يتخذوا جميع التدابير اللازمة بما في ذلك استعمال القوة لضبط البضائع واقتياد السفينة إلى أقرب مرفأ جمركي.

المادة ١٨٢- أ- يجوز إجراء التحري عن التهريب والمخالفات الجمركية وحجز البضائع كما يلي:-

١- في النطاقين الجمركيين البري والبحري.

٢- في الحرم الجمركي وفي المرفأ والمطارات وبصورة عامة في جميع الأماكن الخاضعة للرقابة الجمركية بما في ذلك المستودعات العامة والخاصة.

٣- خارج النطاقين الجمركيين البري والبحري عند متابعة البضائع المهربة ومطاردتها مطاردة متواصلة بعد أن تسوهنت ضمن النطاق في وضع يستدل منه على قصد تهريبها.

ب- أما البضائع الخاضعة للرسم من غير البضائع الممنوعة المعينة والبضائع الخاضعة لرسم باهظة فيشترط لإجراء التحري عليها وحجزها وتحقيق المخالفة بشأنها خارج الأمكنة المحددة في الفقرة (أ) من هذه المادة أن تكون لدى موظفي الدائرة الأدلة على التهريب ويشترط أن يثبت ذلك بمحضر أولي ولا يسأل

الموظفون عن أي حجز يتم وفق أحكام هذه المادة عند عدم ثبوت المخالفة إلا في حالة الخطأ الفادح.

ج- أما البضائع الممنوعة المعينة والبضائع الممنوعة أو الخاضعة لرسوم باهظة والبضائع الأخرى المعينة بقرار المدير المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون والتي لا يتمكن حائزوها أو ناقلوها من إبراز الإثباتات النظامية التي يحددها المدير، تعتبر مهربة ما لم يثبت العكس.

المادة ١٨٣- أ- لموظفي الدائرة عندما يكلفون بالتفتيش والتحقيق أن يطلعوا على وثائق الشحن والقوائم والمراسلات التجارية والعقود والسجلات وجميع الوثائق والمستندات أيًا كان نوعها المتعلقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالعمليات الجمركية وإن يضعوا اليد عليها عند الاقتضاء لدى أي جهة كانت لها صلة بالعمليات الجمركية وعلى تلك الجهات الاحتفاظ بتلك السجلات والوثائق والمستندات لمدة ثلاث سنوات.

ب- يجوز لموظفي الدائرة المفوضين القاء القبض بلا مذكرة على أي شخص في حالات الجرم المشهود.

الباب الثالث عشر

القضايا الجمركية

الفصل الأول

محاضر الضبط وإجراءاتها

المادة ١٨٤- يتم تحقق جرائم التهريب والمخالفات الجمركية بمحضر ضبط ينظم وفق الأصول المحددة في هذا القانون.

المادة ١٨٥- أ- ينظم محضر الضبط موظفان على الأقل من الجمارك أو ضابطاتها أو من الأجهزة الرسمية الأخرى وذلك في أقرب وقت

ممكن من اكتشاف المخالفة أو جريمة التهريب، ويجوز عند الضرورة تنظيم محضر الضبط من قبل موظف واحد.

ب- تنقل البضائع المهربة والبضائع المستعملة لاختفاء المخالفة أو جريمة التهريب ووسائل النقل إلى أقرب مركز جمركي ما أمكن ذلك.

المادة ١٨٦: يذكر في محضر الضبط:-

أ- مكان وتاريخ وساعة تنظيمه بالأحرف والأرقام.

ب- أسماء منظميهم وتوقيعاتهم ورتبهم وأعمالهم.

ج- أسماء المخالفين أو المسؤولين عن التهريب وصفاتهم ومهنتهم وعناوينهم التفصيلية ومواطنهم المختارة كلما أمكن ذلك.

د- البضائع المحجوزة وأنواعها وكمياتها وقيمتها والرسوم والضرائب المعرضة للضياع كلما كان ذلك ممكناً.

هـ- البضائع الناجية من الحجز في حدود ما أمكن معرفته أو الاستدلال عليه.

و- تفصيل الوقائع وأقوال المخالفين أو المسؤولين عن التهريب وأقوال الشهود في حال وجودهم.

ز- المواد القانونية التي تنطبق على المخالفة أو جريمة التهريب كلما أمكن ذلك.

ح- النص في محضر الضبط على أنه تلي على المخالفين أو المسؤولين عن التهريب الحاضرين الذين أيدوه بتوقيعاتهم أو رفضوا ذلك.

ط- جميع الوقائع الأخرى المفيدة، وحضور المخالفين أو المسؤولين عن التهريب عند جرد البضائع أو امتناعهم عن ذلك.

المادة ١٨٧- أ: يعتبر محضر الضبط المنظم وفقاً لما جاء في المادتين (١٨٥)، (١٨٦) من هذا القانون ثابتاً فيما يتعلق بالوقائع المادية التي عاينها منظموه بأنفسهم ما لم يثبت العكس.

هكذا منه الأصل

ب- لا يعتبر النقص الشكلي في محضر الضبط سببا لبطلانه ويمكن اعادته الى منظميه لاستكمال ولا يجوز اعادة محضر الضبط لاستكمال اذا كان النقص متعلقا بالوقائع المادية.

يكون للمحاضر المنظمة وفقا للمواد السابقة بمشاهدات ووقائع واقرارات تم التحقق منها في بلاد اخرى، القوه الثبوتية ذاتها.

المادة ١٨٨-١: يمكن التحقق من جرائم التهريب واثباتها بجميع وسائل الاثبات ولا يشترط ان يكون الأساس في ذلك حجز بضائع ضمن النطاق الجمركي او خارجه ولا يمنع من تحقيق جرائم التهريب بشأن البضائع التي قدمت بها بيانات جمركية ان يكون قد جرى الكشف عليها وتخليصها دون أي ملاحظة او تحفظ من الدائرة يشير الى جريمة التهريب.

ب- كما يمكن التحقق من المخالفات الجمركية واثباتها بجميع وسائل الاثبات وتحمل المستورد مسؤولية ذلك.

المادة ١٨٩: على من يدعى التزوير تقديم ادعائه الى محكمة الجمارك البدائية في أول جلسته وذلك وفق الأصول القضائية النافذة واذا رأت المحكمة ان هناك دلائل وامارات تؤيد وجود التزوير تحيل أمر التحقيق في التزوير الى النيابة العامة النظامية وتوكل النظر في الدعوى الى ان يفصل في دعوى التزوير المذكورة، غير انه اذا كان الضبط المدعى بتزويره يتعلق بأكثر من مادة واحدة فلا يؤخر النظر في بقية المواد التي تضمنها بل ترى ويفصل بها.

المادة ١٩٠: يجوز تنظيم محضر ضبط اجمالي موحد بعدد من المخالفات عندما لا تتجاوز قيمة البضاعة في كل منها -٥- دنائير وذلك ضمن الحدود والتعليمات التي يضعها المدير ويجوز الاكتفاء بمصادرة هذه البضاعة لحساب الدائرة بقرار من المدير او من ينوبه ، ولا تقبل أي طريقة من طرق المراجعة مالم يدفع أصحاب تلك البضائع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى والغرامات المتوجبة.

الفصل الثاني

تدابير احتياطية

القسم الأول : الحجز الاحتياطي

المادة ١٩١: يحق لمنظمي محضر الضبط حجز البضائع موضوع المخالفة او جرم التهريب والمواد التي استعملت لأغائها وكذلك وسائل النقل ، كما يحق لهم ان يضعوا اليد على جميع المستندات بغية اثبات المخالفات او جرائم التهريب وضمان الرسوم والضرائب والغرامات.

القسم الثاني

التوقيف (الحبس الاحتياطي)

المادة ١٩٢-١: لا يجوز التوقيف الاحتياطي للأشخاص الا في الحالات التالية:

- ١- في حالات جرم التهريب المشهود.
 - ٢- عند القيام بأعمال الممانعة التي تعيق التحقيق في جريمة التهريب أو ما في حكمه.
 - ٣- عندما يخشى فرار الأشخاص او تواربهم تخلصا من العقوبات والجزاءات والتعويضات التي يمكن ان يحكم بها عليهم.
- ب- يصدر قرار التوقيف عن المدير او من يفوضه بذلك وتبلغ النيابة العامة المختصة ويقدم الموقوف الى المحكمة الجمركية المختصة خلال ٢٤ ساعة ويجوز للمدير تمديد مهلة مائة ومرة واحدة بعد موافقة النيابة العامة اذا اقتضت ضرورة التحقيق ذلك شريطة ان يحال الموقوف الى المحكمة الجمركية حال انتهاء التحقيق.

هكذا منه الاجل

القسم الثالث

منع سفر المخالفين والمسؤولين عن التهريب

المادة ١٩٣: يحق للمدير أن يطلب من السلطات المختصة منع المخالفين والمسؤولين عن التهريب من مغادرة البلاد في حالة عدم كفاية المواد المحتجزة لتغطية الرسوم والضرائب والغرامات وعلى المدير إلغاء هذا الطلب إذا قدم المخالف أو المسؤول عن التهريب كفالة بنكيه تعادل المبالغ التي قد يطالب بها إذا تبين أن الأموال المحتجزة لا تكفي لتغطية هذه المبالغ.

الفصل الثالث

المخالفات الجمركية وعقوباتها

القسم الأول

أحكام عامة

المادة ١٩٤: تعتبر الغرامات الجمركية والمصادرات المنصوص عليها في هذا القانون تعويضاً مدنياً للدائرة ولا تشملها أحكام قوانين العفو العام.

المادة ١٩٥: عند تعدد المخالفات تتوجب الغرامات عن كل مخالفة على حدة ويكتفى بالغرامة الأشد إذا كانت المخالفات مرتبطاً ببعضها ببعض بشكل لا يحتمل التجزئة.

المادة ١٩٦: يقصد بالرسوم وإنما ورد النص على فرض الغرامة الجمركية بنسبة معينة منها الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى التي تكون قد تعرضت للضياع.

المادة ١٩٧: تفرض غرامة جمركية لا تزيد على مثل الرسوم على مايلي:-

- ١- البضائع المستوردة أو المصدرة تهريباً ولا تزيد قيمتها على ١٠٠ دينار ولم تكن من البضائع الممنوعة المعينه.

ب- الأمتعة والمواد المعدة للاستعمال الشخصي والأدوات والهدايا الخاصة بالمسافرين التي لا تتجاوز قيمتها ٥٠٠ دينار ولا يصرح عنها في المركز الجمركي عند الإدخال أو الإخراج ولم تكن معفاة من الرسوم:

ويجوز في الحالتين إعادة البضائع المحجوزة إلى أصحابها كلاً أو جزءاً شرط أن تراعى في ذلك القيود التي تقتضي بها للنصوص النافذة.

القسم الثاني

المخالفات الجمركية وعقوباتها

المادة ١٩٨-أ: فيما عدا الحالات التي تعتبر في حكم التهريب والمشمولة بالمادة ٢٠٤ من هذا القانون، تفرض غرامة لا تزيد على نصف الرسم والضرائب المتوجبة على مايلي:-

- ١- النقص غير المبرر عما ادرج في بيان الحمولة البحري أو مايقوم مقامه.
- ٢- البيان المخالف الذي يتحقق فيه أن القيمة الحقيقية لا تزيد على ١٠٪ من القيمة المعترف بها أو ١٠٪ من الوزن أو العدد أو القياس على الاتكون من البضائع الممنوعة.

ب- فيما عدا الحالات التي تعتبر في حكم التهريب المشمولة بالمادة (٢٠٤) من هذا القانون، تفرض غرامة لا تزيد في مجملها على مثلي الرسوم أو نصف قيمة البضاعة إليها اقل وذلك عن المخالفات التالية:-

- ١- البيان المخالف الذي من شأنه أن يؤدي إلى الاستفادة من استرداد رسوم أو ضرائب أو تسديد قيود بضائع تحت وضع الإدخال المؤقت أو بضائع مدخله بقصد التصنيع والتصدير تتجاوز رسومها ٥٠٠ دينار دون وجه حق.

هكذا منه الأصل

٢- الزيادة غير المبررة عما أدرج في بيان الحمولة أو مايقوم مقامه، وإذا ظهر في الزيادة طرود تحمل العلامات والأرقام ذاتها الموضوعه على طرود أخرى فتعتبر الطرود الزائدة تلك التي تخضع لرسم أعلى أو تلك التي تتناولها أحكام المنع.

٣- النقص غير المبرر عما أدرج في بيان الحمولة البري أو الجوي أو مايقوم مقامه سواء في عدد الطرود أو في محتوياتها أو في كميات البضائع المنفرطة.

٤- استعمال المواد المشمولة بالاعفاء أو بتعريفه مخفضه في غير الغايه أو الهدف الذي استوردت من أجله أو تبديلها أو بيعها أو التصرف بها على وجه غير قانوني ودون موافقة الدائرة المسبقة ودون تقديم المعاملات المتوجبة.

٥- بيع البضائع المقبولة في وضع معلق للرسم أو استعمالها خارج الأماكن المسموح بها أو في غير الوجه الخاصة التي أدخلت من أجلها أو تخصيصها لغير الغايه المعده لها أو ابدالها أو التصرف بها بصورة غير قانونية - رقبل اعلام الدائرة وتقديم المعاملات المتوجبة.

٦- استرداد رسوم أو ضرائب تتجاوز قيمتها ٥٠٠ دينار دون وجه حق.

المادة ١٩٩- فيما عدا الحالات التي تعتبر في حكم التهريب والمشمولة في المادة (٢٠٤) من هذا القانون تفرض غرامة لا تقل عن ٥٠ دينار ولا تزيد على ٥٠٠ دينار عن المخالفات التالية:

١- بيان التصدير المخالف الذي يؤدي إلى التخلص من قيد اجازة التصدير أو إعادة العمله.

ب- البيان المخالف الذي من شأنه ان يؤدي إلى الاستفادة من استرداد رسوم أو ضرائب أو تسديد قيود بضائع تحت وضع الادخال المؤقت أو بضائع مدخلة بقصد التصنيع والتصدير لانتجاوز رسومها ٥٠٠ دينار.

ج- نقل المسافرين أو البضائع داخل المملكة بالسيارات المقبولة في وضع معلق للرسم بصورة مخالفة لأحكام القوانين والأنظمة .

د- تغيير المسلك المحدد في بيان الترانزيت أو إعادة التصدير دون موافقة الدائرة.

هـ- قطع الرصاص أو الأزرار أو نزع الأختام الجمركية عن البضائع المرسله بالترانزيت أو إعادة التصدير.

و- تقديم الشهادات المحددة اللازمة لإبراء وتسديد بيانات الترانزيت أو تعهدات الادخال المؤقت أو التصنيع الداخلي المعلق للرسم أو إعادة التصدير بعد مضي المهل المحددة لذلك.

ز- الاخلال بأي من أحكام وشروط الترانزيت أو التصنيع الداخلي أو الادخال المؤقت أو إعادة التصدير القانونية أو الواردة في الأنظمة الصادرة بموجب هذا القانون.

ح- مخالفات أحكام المستودعات العامة والخاصة وتحصل هذه الغرامة من أصحاب أو مستثمري المستودعات.

ط- وجود أكثر من بيان حمولة أو مايقوم مقامه في خيازة أصحاب العلاقة.

ي- الحيازة أو النقل ضمن النطاق الجمركي للبضائع الخاضعة لضابطة هذا النطاق بصورة غير قانونية أو بشكل يخالف مضمون سند النقل.

ك- قيام السفن التي نقل حمولتها عن ٢٠٠ طن بحري بنقل البضائع المحصوره أو المنوعه أو الخاضعة لرسم: باهظه أو المنوعه

هكذا منه الأصل

المعينة ضمن النطاق الجمركي البحري. سواء ذكرت في بيان الحمولة أو لم تذكر، أو تبديل وجهة سيرها داخل ذلك النطاق في غير الظروف الناشئة عن طوارئ بحرية أو قوة قاهرة.

ل- رسو السفن أو هبوط الطائرات أو وقوف وسائط النقل الأخرى في غير الأماكن المحددة لها والتي ترخص بها الدائرة.

م- مغادره السفن والطائرات أو وسائط النقل الأخرى للمرفأ أو الحرم الجمركي دون ترخيص من الدائرة.

ن- رسو السفن من أي حمولة كانت وهبوط الطائرات في غير المرفأ أو المطارات المعدة لذلك سواء كان ذلك في الحالات العادية أو الطارئة دون أن يصار إلى اعلام أقرب مركز جمركي بذلك.

س- نقل بضاعه من واسطة نقل إلى أخرى أو إعادة تصديرها دون بيان أو ترخيص أصولي.

ع- تحميل السفن أو الشاحنات أو السيارات أو غيرها من وسائط النقل أو تفريغها أو سحب البضائع دون ترخيص من الدائرة أو بغياب موظفيها أو خارج الساعات المحددة لذلك أو خلافاً للشروط التي تحددها الدائرة أو تفريغها في غير الأماكن المخصصة لذلك.

ف- إعاقة موظفي الدائرة عن القيام بواجباتهم وعن ممارسة حقهم في التفتيش والتفتيق والمعاينة وعدم الامتثال إلى طلبهم بالوقوف وتفرض هذه الغرامة بحق كل من شارك بهذه المخالفة.

ص- عدم الاحتفاظ بالسجلات والوثائق والمستندات وما في حكمها خلال المهلة المحددة في المادة ١٨٣ من هذا القانون أو الامتناع عن تقديمها.

ق- عدم اتباع المخلصين الجمركيين الأنظمة التي تحدد ولجباتهم بالإضافة إلى العقوبات المسلكية التي يمكن أن تصدر بهذا الصدد وفق أحكام المادة ١٦٨ من هذا القانون .

ر- النقص المتحقق منه في البضائع الموجودة في المخازن بعد أن تكون قد استلمت بحاله ظاهريه سليمة.

ش- البضاعة الناجية من الحجز والتي يتعذر تحديد قيمتها أو كميتها أو نوعها، دون أن يمنع ذلك من الملاحقة بجرم التهريب.

ت- استرداد رسوم أو ضرائب لا تتجاوز قيمتها (٥٠٠) دينار دون وجه حق.

المادة ٢٠٠: فيما عدا الحالات التي تعتبر في حكم التهريب تفرض غرامة من ٢٥-١٠٠ دينار عن المخالفات التالية:-

أ- التصريح على البيان بما يخالف الوثائق المرفقة به وتستوفي هذه الغرامة من المصرح.

ب- ذكر عدة طرود مقله مجموعه بأي طريقه كانت في بيان الحمولة أو ما يقوم مقامه على أنها طرد واحد مع مراعاة أحكام المادة (٦٠) من هذا القانون بشأن المستوعبات والبطاقات والمقطورات.

ج- عدم تقديم بيان الحمولة أو ما يقوم مقامه والمستندات الأخرى المشار إليها في المادة ٤٣ من هذا القانون لدى الإدخال أو الإخراج. وكذلك التأخير في تقديم بيان الحمولة أو ما يقوم مقامه عن المدة المنصوص عليها في المادة ذاتها.

د- عدم وجود بيان حمولة أصولي أو ما يقوم مقامه أو وجود بيان حمولة مغاير لحقيقة الحمولة.

هـ- عدم تأشير بيان الحمولة من السلطات الجمركية في مكان الشحن في الأحوال التي يتوجب فيها هذا التأشير حسب أحكام هذا القانون.

و- اغفال ما يجب إدراجه في بيان الحمولة أو ما يقوم مقامه.

ز- الاستيراد عن طريق البريد لرزم مقله أو علب لاتحمل البطاقات الاصوليه خلافاً لأحكام الاتفاقيات البريدية العربية والدولية وللنصوص القانونية الداخلية النافذه.

- ح- الشروع بإسترداد رسوم أو ضرائب بدون وجه حق.
- ط- كل مخالفه أخرى لأحكام هذا القانون والأنظمة والقرارات والتعليمات المنفذه له.
- المادة ٢٠١- تفرض عن مخالفات التأخير في تقديم البضائع المرسله بالترانزيت الى مكتب الخروج أو الى مكتب المقصد الداخلي بعد انقضاء المهل المحدده لها في البيانات غرامة من ٥-١٠ دنانير عن كل يوم تأخير على أن لا تتجاوز الغرامة نصف قيمة البضاعة.
- المادة ٢٠٢- تفرض عن مخالفات التأخير في إعادة البضائع المدخله مؤقتا والمدخله بقصد التصنيع بعد انقضاء المهل المحدده لها في البيانات غرامة من ١-١٠ دنانير باستثناء السيارات حيث تكون الغرامة من ٥-١٠ دنانير، عن كل اسبوع أو جزء منه على أن لا تتجاوز الغرامة نصف قيمة البضاعة.

الفصل الرابع

القسم الأول- التهريب وعقوباته

- المادة ٢٠٣- التهريب هو ادخال البضائع الى البلاد أو اخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى كلياً أو جزئياً أو خلافاً لأحكام المنع والتقييد الواردة في هذا القانون أو في القوانين والأنظمة الأخرى ويستثنى من أحكام هذه المادة البضائع المشار إليها في المادة (١٩٧) من هذا القانون.

- المادة ٢٠٤- يدخل في حكم التهريب بصورة خاصة ما يلي:-
- أ- عدم التوجه بالبضائع عند الادخال الى أول مركز جمركي.
- ب- عدم اتباع الطرق المحددة في ادخال البضائع واخراجها.

- ج- تفريغ البضائع من السفن أو تحميلها عليها بصورة مغايرة للأنظمة على الشواطئ التي لا توجد فيها مراكز جمركية أو تحميلها أو تفريغها في النطاق الجمركي البحري.
- د- تفريغ البضائع من الطائرات أو تحميلها عليها بصورة غير مشروعه خارج المطارات الرسميه أو القاء البضائع أثناء النقل الجوي مع مراعاة أحكام المادة (٥٣) من هذا القانون.
- هـ- عدم التصريح في مكتب الادخال أو الاخراج عن البضائع الواردة أو الصادرة دون بيان حمولة ويدخل في ذلك ما يصحبه المسافرون مع مراعاة أحكام المادة (١٩٧) من هذا القانون.
- و- تجاوز البضائع في الادخال أو الاخراج المراكز الجمركية دون التصريح عنها.
- ز- اكتشاف بضائع غير مصرح عنها في المركز الجمركي موضوعة في مخابئ بقصد اخفائها أو في فجوات أو فراغات لتكون مخصصة عادة لاحتواء مثل هذه البضائع.
- ح- الزيادة أو النقص أو التبديل في عدد الطرود وفي محتوياتها المقبولة في وضع معلق للرسوم المنصوص عليه في الباب السادس من هذا القانون والمكتشفه بعد مغادرة البضاعة مركز الادخال ويشمل هذا الحكم البضائع التي عبرت البلاد تهريباً أو دون معاملة ويتحمل الناقل مسؤولية ذلك.
- ط- عدم تقديم الإثباتات التي تحددها الدائرة لإبراء بيانات الأوضاع المعلقة للرسوم المنصوص عليها في الباب السادس من هذا القانون.
- ي- اخراج البضائع من المناطق الحرة أو المخازن الجمركية أو المستودعات الى المنطقة الجمركية دون معاملة جمركية.

هكذا منه الأصل

- ك- تقديم البيانات الكاذبة التي قصد منها استيراد أو تصدير بضائع ممنوعة معينة أو ممنوعة أو محصورة أو التي قصد منها استيراد بضائع بطريق التلاعب بالقيمة لتجاوز مقادير المخصصات النقدية المحددة في النصوص النافذة.
- ل- تقديم مستندات أو قوائم كاذبة أو مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة بقصد التخلص من تأدية الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب الأخرى كلياً أو جزئياً أو بقصد تجاوز أحكام المنع أو الحصر، مع مراعاة ما ورد في المادة ١٩٨/٢ من هذا القانون.
- م- نقل أو حيازة البضائع الممنوعة المعينة أو الممنوعة أو المحصورة دون تقديم إثباتات تؤيد استيرادها بصورة نظامية.
- ن- نقل أو حيازة البضائع الخاضعة لضابطة للنطاق الجمركي ضمن هذا النطاق دون مستند نظامي.
- س- عدم إعادة استيراد البضائع الممنوع تصديرها والمصدرة مؤقتاً لأي غاية كانت.
- ع- تفريغ البضائع من القطارات أو تحميلها عليها بصورة مغايرة للانظمة في الأماكن التي لا توجد فيها مراكز جمركية أو تحميلها أو تفريغها في النطاق الجمركي.

القسم الثاني

المسؤولية الجزائية

المادة ٢٠٥ - يشترط في المسؤولية الجزائية في جرم التهريب توفر القصد، وتراعى في تحديد هذه المسؤولية النصوص الجزائية المعمول بها، ولذلك يعتبر مسؤولاً جزائياً:-

- أ- الفاعلون الأصليون.
- ب- الشركاء في الجرم.
- ج- المتدخلون والمحرضون.
- د- حائزو المواد المهربة.
- هـ- أصحاب وسائل النقل التي استخدمت في التهريب ووسائلها ومعاونوهم.
- و- أصحاب أو مستأجرو المحلات أو المساكن التي أودعت فيها المواد المهربة أو المنتفحون بها.

القسم الثالث

العقوبات

المادة ٢٠٦ - يعاقب على التهريب وما في حكمه وعلى الشروع في أي منها بما يلي:-

- أ- بغرامة لا تقل عن (٥٠) دينار ولا تزيد على (١٠٠٠) دينار، وعند التكرار الحبس من شهر إلى ثلاث سنوات بالإضافة إلى الغرامة المذكورة أو بإحدى هاتين العقوبتين.
- ب- غرامة جمركية بمثابة تعويض مدني للدائرة على النحو التالي:-
- ١- من ثلاثة أمثال القيمة إلى ستة أمثال القيمة عن البضائع الممنوعة المعينة.

هكذا منه الجهل

٢- من مثلي القيمة الى ثلاثة أمثال القيمة اضافته للرسوم عن البضائع الممنوعة أو المحصورة.

٣- من مثلي الرسوم الى أربعة أمثال الرسوم عن البضائع الخاضعة للرسوم اذا لم تكن ممنوعة أو محصورة على أن لا تقل عن نصف قيمتها.

٤- من ٢٥-١٠٠ دينار عن البضائع غير الخاضعة الى أية رسوم أو ضرائب ولا تكون ممنوعة أو محصورة.

ج- مصادرة البضائع موضوع التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها مشتملة على الرسوم عند عدم حجزها أو نجاتها من الحجز.

د- الحكم بمصادرة وسائل النقل والأدوات والمواد التي استعملت في التهريب أو بغرامه لا تزيد على ٥٠٪ من قيمة البضائع المهربة بحيث لا تزيد على قيمة واسطة النقل وذلك فيما عدا السفن والطائرات والقطارات مالم تكن قد أعدت أو استوشرت لهذا الغرض أو الحكم بما يعادل قيمتها عند عدم حجزها أو نجاتها من الحجز.

المادة ٢٠٧: للمدير أن يقرر مصادرة البضائع المحجوزة في حالة فرار المهربين أو عدم الاستدلال عليهم.

الفصل الخامس

الملاحقات

القسم الأول: - الملاحقة الادارية

قرارات التحصيل والتقديم

المادة ٢٠٨: يجوز للمدير أو من يفوضه أن يصدر قراراً من أجل المطالبه بالرسوم والضرائب والغرامات التي تقوم الدائرة بتحصيلها على أن تكون هذه المبالغ ثابتة المقدار مستحقة الاداء بموجب تعهدات مكفولة أو تعهد تسوية صلحية أو قرار محكمة قطعي وعلى المالكين مراجعة الدائرة لتسوية المطالبة ، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه القرار.

ب- للمدير اصدار قرار تحصيل من أجل استيفاء الرسوم والضرائب والغرامات المطالب بها اذا لم يتم المكلف بالمراجعة خلال المدة المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.

ج- للمكلف الاعتراض على قرارات التحصيل لدى المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ، غير أن ذلك لا يوقف التنفيذ الا اذا دفع المعارض ٢٥٪ من المبالغ المطالب بها على سبيل التأمين أو قدم كفالة بنكيه بها.

المادة ٢٠٩ - أ- تفرض الغرامات المنصوص عليها في الفصل الثالث من هذا الباب بقرار من المدير أو من يفوضه.

ب- يبلغ المخالف بالذات أو من يمثله بالغرامة المفروضة عليه بموجب إشعار خطي أو بالبريد المسجل.

وعلى المخالف دفع الغرامات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه بها أو رفض التوقيع على إشعار التبليغ.

المادة ٢١٠ - أ- يجوز الاعتراض لدى الوزير على قرارات التقديم الصادره بمقتضى المادة ٢٠٩ من هذا القانون خلال المدة المحددة فيها.

هذا منه لأصل

والوزير تثبيت قرار التفرير أو الغاؤه أو تخفيض الغرامة إذا تبين له ما يبرر ذلك.

ب- يكون قرار الوزير الذي يصدره بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة قابلاً للطعن لدى المحكمة الجمركية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه عندما تتجاوز الغرامة المفروضة مضافه إلى قيمة البضائع المصادره أن وجدت (٥٠٠) دينار والمحكمة أن تؤيد أو تعدل الغرامة أو تلغيها.

القسم الثاني

الملاحقة القضائية بالنسبة لجرائم التهريب

المادة ٢١١- لا يجوز تحريك الدعوى في جرائم التهريب إلا بناء على طلب خطي من المدير أو من يقوم مقامه عند غيابه.

القسم الثالث

سقوط حق الملاحقة

التسوية بطريقة المصالحة

المادة ٢١٢- أ- للوزير أو من يفوضه عقد التسوية الصلحية في جرائم التهريب أو ما في حكمه سواء قبل إقامة الدعوى أو خلال النظر فيها وقبل صدور الحكم الابتدائي وذلك مع جميع المسؤولين عن التهريب أو مع بعضهم عن كامل الجرم وضمن الشروط الواردة في عقد المصالحة.

ب- للوزير بتسبيب من المدير أن يتجاوز عن أية مخالفه أو جرم تهريب أو ما في حكمه قبل رفع الدعوى أو خلال النظر فيها وقبل صدور الحكم الابتدائي عند وجود أسباب مبرره، والتي لا تتجاوز مقدار الغرامات المقرره لها (٥٠٠) دينار. وفي جميع

الأحوال لا تكون من الأسباب المبررة إلا ما كان متصلاً بقضايا المسافرين بما يتعلق باستعمالهم الشخصي .

ج- للوزير بتسبيب من المدير أن يتجاوز عن القضايا الجمركية المتعلقة بمعاملات الجهات الرسمية.

المادة ٢١٣- أ- للوزير أو من يفوضه عقد التسوية الصلحية الاستعاضة عن الجزاءات والغرامات الجمركية المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من هذه القانون بما يلي:-

١- غرامة جمركية لا تقل عن ٥٠٪ من الحد الأدنى للتعويض المدني.

٢- مصادرة البضائع الممنوعة المعينه والبضائع الممنوع استيرادها أو تصديرها.

٣- يجوز أن يتضمن عقد التسوية الصلحية إعادة البضاعة المحجوزة واستيفاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المتوجبه عن البضائع المسموح باستيرادها أو تصديرها أو البضائع المحصور استيرادها شريطة مراقبة جهة الحصر.

٤- يجوز أن يتضمن عقد التسوية الصلحية إعادة وسائل النقل والمواد التي استخدمت في التهريب لقاء غرامة لا تقل عن ٢٠٪ من قيمة البضاعة المهربة ولا تزيد على ٥٠٪ من قيمة واسطة النقل.

ب- على الوزير أن يصدر دليلاً للتسويات الصلحية على أن ينشر في الجريدة الرسمية.

المادة ٢١٤- تسقط الدعوى عند اجراء المصالحة عليها.

الفصل السادس

المسؤولية والتضامن

المادة ٢١٥- أ- تتكون المخالفة كما تترتب المسؤولية المدنية في جرائم التهريب بتوافر أركانها إلا أنه يعفى من المسؤولية من أثبت أنه كان ضحية قوة قاهرة وكذلك من أثبت أنه لم يقدم على ارتكاب أي

فعل من الأفعال التي كونت المخالفة أو جريمة التهريب أو تسببت في وقوعها أو أدت إلى ارتكابها.

ب- تشمل المسؤولية المدنية إضافة إلى مرتكبي المخالفات وجرائم التهريب كفاعلين أصليين، المتدخلين وأصحاب البضاعة موضوع المخالفة أو جريمة التهريب والشركاء والممولين والكفلاء والوسطاء والموكلين والمتبرعين والناقلين والحائزين والمنفعين ومرسلي البضائع كلاً في حدود مسؤوليته في وقوع الفعل.

المادة ٢١٦- يعتبر مستثمرو المحلات والأماكن الخاصة التي تودع فيها البضائع موضوع المخالفة أو جريمة التهريب مسؤولين عنها.

أما مستثمرو المحلات والأماكن العامة وموظفوها وكذلك أصحاب وسائل نقل الركاب العامة وسائقوها ومعاونوهم فهم مسؤولون مالم يثبتوا عدم علمهم بوجود البضائع موضوع المخالفة أو التهريب وعدم وجود مصلحة مباشرة أو غير مباشرة لهم بذلك.

المادة ٢١٧- يكون الكفلاء مسؤولين بالصفة ذاتها التي يسأل بها المستزمون الأصليين من حيث دفع الرسوم والضرائب والغرامات وغيرها من المبالغ المتوجبة بحدود كفالاتهم.

المادة ٢١٨- يكون المخلص الجمركي مسؤولاً عن المخالفات التي يرتكبها هو أو أي من مستخدميه المفوضين من قبله في البيانات الجمركية ، فإذا كانت تلك المخالفات تؤدي إلى جرائم التهريب فللمحكمة الفصل فيها وتحديد المسؤولية، أما التعهدات المقدمة في البيانات الجمركية فلا يسأل عنها إلا إذا تعهد المخلص بها أو كفل متعديها .

المادة ٢١٩- يكون أصحاب البضائع وأرباب العمل وناقلو البضائع مسؤولين عن أعمال مستخدميه وجميع العاملين لمصلحتهم فيما يتعلق بالرسوم والضرائب التي تستوفيها الدائره والغرامات والمصادرات المنصوص عليها في هذا القانون والناتجة عن تلك الأعمال.

المادة ٢٢٠- الورثة مسؤولون عن أداء المبالغ المترتبة على المتوفي في حدود نصيب كل منهم من التركة.

المادة ٢٢١- تحصل الرسوم والضرائب والغرامات المقررة أو المحكوم بها بالتضامن والتكافل من المخالفين أو المسؤولين عن التهريب وذلك وفقاً للأصول المتبعة في قانون تحصيل الأموال الأميرية، وتكون البضائع ووسائل النقل عند وجودها أو حجزها ضماناً لاستيفاء المبالغ المطلوبة.

الفصل السابع

أصول المحاكمات

المادة ٢٢٢- أ- تشكل محكمة خاصة تسمى (محكمة الجمارك البدائية)

وتتألف من ثلاثة قضاة يعينهم المجلس القضائي بالطريقة التي يعين فيها القضاة النظاميون ويعين اقدمهم رئيساً وفي حالة عدم تمكن اقدمهم من القيام بوظيفته بسبب الغياب أو لأي سبب آخر يجوز لوزير العدل أن ينتدب أي قاض آخر للقيام بهذه الوظيفة.

ب- يجوز أن تشكل أكثر من هيئة لهذه المحكمة .

ج- تتعقد هذه المحكمة في عمان وفي المكان الذي يعين لها من قبل الوزير ويجوز لها أن تتعقد في أي مكان آخر تراه مناسباً، وتصدر قراراتها بالأجماع أو بالأكثرية.

المادة ٢٢٣- بالرغم مما ورد في أي قانون آخر تتولى محكمة الجمارك البدائية الاختصاصات التالية:-

أ- النظر في جميع جرائم التهريب وما يدخل في حكمه وفقاً لأحكام هذا القانون.

ب- النظر في جميع الجرائم والمخالفات التي ترتكب خلافاً لأحكام هذا القانون وقوانين وأنظمة المكوس والائتاج المحلي والاستيراد

والتصدير وقانون تشجيع الاستثمار وقانون الضريبة العامة على المبيعات والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها.

- ج- النظر في الخلافات الناجمة عن تطبيق الاتفاقيات التجارية الدولية التي ترتبط بها المملكة وفي أي خلاف يقع مهما كان نوعه يتعلق بتطبيق القوانين والأنظمة المذكورة في الفقرة (ب) من هذه المادة.
- د- النظر في الاعتراضات على قرارات التحصيل عملاً بأحكام المادة (٢٠٨) من هذا القانون.
- هـ- النظر في الطعون المقدمة على قرارات التفرير وفقاً لأحكام المادة (٢١٠) من هذا القانون.
- و- التوقيف والتخليف في هذه الجرائم والمخالفات حسب القواعد المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية.
- وفي الحالات التي لم تكن القضية قد وردت إلى المحكمة بعد، يجوز لرئيس المحكمة أن يطلب من أي شخص اتهم بموجب هذا القانون أن يقدم كفيلًا يضمن حضوره للمحكمة والا يقرر توقيفه حتى تنتهي القضية أو يقدم تلك الكفالة.

- المادة ٢٢٤- أ- يجوز استئناف أحكام محكمة الجمارك الابتدائية إلى محكمة جمارك استئنافيه خاصة مؤلفة من ثلاثة قضاة نظاميين يعينهم المجلس القضائي ويسمى أحدهم رئيساً، وفي حالة عدم تمكن أحدهم من القيام بوظيفته بسبب الغياب أو أي سبب آخر، يجوز لوزير العدل أن ينتدب قاضياً آخر للقيام بهذه الوظيفة.
- ب- تعتقد هذه المحكمة في عمان وفي المكان الذي يعينه لها الوزير أو في المكان الذي تراه.
- ج- تنظر هذه المحكمة في الدعاوى المرفوعة لديها تدقيقاً أو مراجعة وتصدر قراراتها بالإجماع أو الأكثرية.
- د- مدة الاستئناف ثلاثون يوماً من تاريخ تبليغ الحكم الابتدائي إذا كان غيبياً ومن تاريخ تفهمه إذا كان وجاهياً.

المادة ٢٢٥- تكون الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف في الدعاوى الحقوقية أو الجزائية قابلة للتمييز.

- أ- إذا كان المبلغ المحكوم به لا يقل عن ألفي دينار.
- ب- إذا كان الخلاف في الأحكام الأخرى حول نقطة قانونية مستحدثة أو على جانب من التعقيد أو تنطوي على أهمية عامة وأذنت محكمة الاستئناف الجمركية بذلك.
- ويقدم طلب الاذن خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغ قرار محكمة الاستئناف الجمركية.
- ج- إذا رفضت محكمة الاستئناف الجمركية اعطاء الاذن بالتمييز فيحق لطلبه أن يتقدم بطلب الاذن إلى رئيس محكمة التمييز خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه قرار الرفض.
- د- إذا صدر القرار بالاذن من محكمة الاستئناف الجمركية أو من رئيس محكمة التمييز فيترتب على المميز تقديم لائحة التمييز خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه قرار الاذن.

المادة ٢٢٦- أ- للمحكوم عليه أن يعترض على الحكم الغيابي خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه.

- ب- تقدم لائحة الاعتراض أو الاستئناف إلى المحكمة التي أصدرت الحكم أو إلى المحكمة التي تقع إقامة الطالب ضمن اختصاصها لرفعها إلى المحكمة ذات الاختصاص.
- ج- تقدم لائحة التمييز إلى محكمة التمييز أو إلى محكمة الاستئناف التي أصدرت الحكم لرفعها مع أوراق الدعوى إلى محكمة التمييز.
- مدة التمييز ثلاثون يوماً من تاريخ تفهم الحكم أو تبليغه إذا كان غيبياً.

هكذا منه الأصل

أحكام متفرقة

المادة ٢٢٧- أ- يمارس وظيفة النيابة العامة الجمركية مدعي عام أو أكثر يعينه الوزير من موظفي الدائرة الحفوقيين ممن لهم خدمة في الدائرة مدة لا تقل عن خمس سنوات للقيام بهذه الوظيفة، وله حق التحقيق والمراقبة واستئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم الجمركية.

ب- بالرغم مما ورد في أي قانون آخر، تعتبر خدمة كل من أشغل عضو محكمة جمركية أو مدعي عام لدى النيابة العامة الجمركية لمدة سنتين متتاليتين قبل أو بعد نفاذ أحكام هذا القانون خدمة قضائية كاملة لغايات قانون نقابة المحامين النظاميين وقانون استقلال القضاء.

المادة ٢٢٨- لا تقبل دعاوى منع المطالبة لدى المحاكم الجمركية بالنسبة للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى لبضائع ما زالت في حوزة الدائرة وفيد التخليص عليها.

المادة ٢٢٩- لمحكمة الجمارك البدائية والاستئنافية صلاحية دعوة الشهود واستجوابهم واستماع كافة البيانات وعليهما أن يتبعاً في كافة إجراءاتهما الأصول الواردة في قانون أصول المحاكمات المدنية والجزائية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون.

التبليغات

المادة ٢٣٠- يجوز لموظفي الدائرة ورجال ضابطتها أن ينظموا ويبلغوا بأنفسهم أوراق الاستدعاء والتبليغات والأحكام وبصورة عامة جميع الأوراق المتعلقة بأصول المحاكمة بما في ذلك قرارات التحصيل والتغريم.

المادة ٢٣١- أ- يجري التبليغ وفق الأصول المحددة في قانون أصول المحاكمات المدنية مع مراعاة الحالتين التاليتين:-

١- إذا غير المطلوب تبليغه مكان إقامته المختار أو مكان عمله بعد تاريخ محضر الضبط المنظم بحقه دون اعلام الدائرة خطياً بذلك، أو إذا أعطى عنواناً كاذباً يجري التبليغ بالتعليق على مكان إقامته أو مكان عمله الأخير أو المعروف أو المختار وفي لوحة الاعلانات للمركز الجمركي المختص.

٢- إذا كان المطلوب تبليغه مجهول محل الإقامة وكانت قيمة البضاعة موضوع التهريب لا تزيد على (٢٠٠) دينار فيجري التبليغ بالتعليق في لوحة اعلانات المحكمة ويثبت ذلك بمحضر ضبط.

أما إذا كانت قيمة البضاعة موضوع التهريب تتجاوز (٢٠٠) دينار فيجري التبليغ بالتعليق على لوحة اعلانات المحكمة والاعلان في صحيفة يومية ولمرة واحدة على الأقل.

ب- بالرغم مما ورد في أي قانون آخر، لا تسمع أي دعوى ضد الخزينة لدى المحاكم الجمركية إلا إذا كان المدعي قد قام بإيداع تأمين نقدي أو كفالة مصرفية تعادل ٢٥٪ من المبالغ المطلوبة منه بما في ذلك الرسوم والغرامات، أو المبلغ المعترف به من قبله أيهما أكثر.

هكذا منه الأصل

الفصل الثامن

تنفيذ الأحكام وقرارات التحصيل والتفريم

المادة ٢٣٢-أ: تنفذ قرارات التحصيل والتفريم والأحكام الصادرة في القضايا الجمركية بعد اكتسابها الدرجة القطعية بجميع وسائل التنفيذ على أموال المكلفين المنقولة أو غير المنقولة وفقاً لقانون تحصيل الأموال الأميرية، وعلى الوزير القيام بالحجز على ما يكفي من تلك الأموال لتسديد المبالغ المطلوبة.

ب: يمارس المدير جميع الصلاحيات المخولة إلى الحاكم الإداري ولجنة تحصيل الأموال الأميرية المنصوص عليها في القانون المذكور.

المادة ٢٣٣-أ: إذا لم يؤد المحكوم عليه الجزاء النقدي المحكوم به عليه يحبس في مقابل كل (دينارين) أو كسورها يوماً واحداً على أن لا تتجاوز مدة الحبس سنة واحدة، وفي حالة عدم القصد في قرار المحكمة على استبدال الجزاء النقدي بالحبس عند عدم دفعه فيتم ذلك الاستبدال بقرار من النيابة العامة الجمركية.

ب- يحسم من أصل الجزاء النقدي بالنسبة التي حددها الحكم كما ورد في الفقرة الأولى من هذه المادة كل أداء جزئي قبل الحبس أو في أثائه وكل مبلغ تم تحصيله.

ج- أن الحبس المنصوص عليه في هذه المادة لا يؤثر في حق الدائرة بالرسوم والغرامات المترتبة على المخالفين أو المسؤولين عن التهريب وبالمصادرات المقررة وتعتبر الغرامات الجمركية المحكوم بها في جميع الأحوال بمثابة تعويض مدني للدائرة وتحصل بالطريقة التي تحصل بها الأموال الأميرية.

المادة ٢٣٤- يجوز تنفيذ قرارات الحبس ومذكرات الاحضار الصادرة عن المراجع المختصة وتبليغ الاخطارات بواسطة موظفي الدائرة ورجال ضابطتها.

المادة ٢٣٥- تعفى الدائرة من جميع نفقات التنفيذ ومن تقديم الكفالة أو التأمين في جميع الأحوال التي يفرض فيها القانون ذلك.

الباب الرابع عشر

بيع البضائع

المادة ٢٣٦-أ- للدائرة أن تبيع البضائع المحجوزة من حيوانات أو بضائع قابلة للتلف أو التسرب أو كانت في حالة من شأنها أن تؤثر في سلامة البضائع الأخرى أو المنشآت الموجودة فيها.

ب- ويجوز بترخيص من المدير أو من يفوضه بيع البضائع المحجوزة التي تتعرض لنقصان قيمتها بشكل ملحوظ وتنفيذاً لهذا المادة يتم البيع استناداً إلى محضر تثبت فيه حالة البضاعة والأسباب الداعية لبيعها دون حاجة إلى انتظار صدور حكم من المحكمة المختصة على أن يشعر صاحب البضاعة كل ما أمكن ذلك.

فإذا صدر هذا الحكم فيما بعد وكان يقضي بإعادة هذه البضاعة إلى أصحابها دفع لهم ثمن البضاعة المباعة بعد اقتطاع أي رسوم أو ضرائب مستحقة عليها.

المادة ٢٣٧- للدائرة أن تبيع ما يلي:-

أ- البضائع الموجودة في المخازن أو في ساحات الحرم الجمركي وأرصفتها بعد مضي ثلاثة أشهر على تخزينها وتطبيق هذه الأحكام على البضائع التي يتركها المسافرون في المراكز الجمركية.

ب- البضائع الموجودة في مخازن وساحات الهيئات المستثمرة بعد انتهاء المهل المحددة بموجب أحكام قوانين وأنظمة تلك الهيئات.

ج- البضائع من الأنواع المبينة في الفقرة (أ) من المادة (٢٣٦) من هذا القانون عندما تكون موجودة في الحرم الجمركي خلال مهلة الحفظ إذا ظهرت عليها بوادر المرض أو الفساد أو الاضرار بسلامة البضائع الأخرى أو المنشآت على أن يثبت ذلك بموجب محضر وعلى أن يخطر أصحاب البضائع أو من يمثلهم إذا أمكن ذلك والا باعلان يعلق في المركز الجمركي المختص وذلك قبل البيع.

المادة ٢٣٨- تتولى الدائرة أيضا بيع ما يلي:-

أ- البضائع والمواد ووسائط النقل التي أصبحت ملكا نهائيا لها نتيجة حكم أو تسوية صلحية أو تنازل خطي أو بالمصادرة وفقا للمادة (٢٠٧) من هذا القانون أو التي آلت ملكيتها للدائرة لأي سبب قانوني آخر.

ب- البضائع التي لم تسحب من المستودعات العامة والخاصة ضمن المهل القانونية والتي تباع وفقا لاحكام المواد (١١٢)، (١١٩) من هذا القانون.

ج- البضائع والمواد التي لم يعترف أصحابها ولم يطالب بها أحد خلال مهلة الحفظ.

المادة ٢٣٩- لا تتحمل الدائرة أي مسؤولية بالعطل أو الضرر عن البضائع التي تقوم ببيعها بموجب أحكام المواد (٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨) من هذا القانون الا اذا ثبت أنها ارتكبت خطأ بيئا في اجراء عملية البيع.

المادة ٢٤٠- أ- تطبق أحكام البيع المنصوص عليها في المواد (٢٣٦)، (٢٣٧)، (٢٣٨) من هذا القانون على مايجوز بيغه من البضائع الممنوعة أو المحصورة.

ب- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من المادة (٢٤٨) من هذا القانون تجزى عمليات البيع المنصوص عليها في هذا الباب بالمزاد

العلني ووفقا للشروط والقواعد التي تحدد بقرار من الوزير ينشر في الجريدة الرسمية.

ج- تباع البضائع والمواد ووسائط النقل خالصة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى عدا رسمي الدلالة والبلديات اللذين يتحملها المشتري.

المادة ٢٤١- أ- يوزع حاصل البيع وفقا للترتيب التالي:-

١- نفقات عملية البيع.

٢- النفقات التي صرفتها الدائرة من أي نوع كانت.

٣- الرسوم الجمركية.

٤- الرسوم والضرائب الأخرى وفق استبقائها في تاريخ صدور التشريع الخاص بها.

٥- نفقات الحفظ في المخازن الجمركية والمستودعات من فتح وتغليف ونقل وعتالة وغيرها.

٦- رسم التخزين.

٧- اجرة النقل (الناولون) عند الاقتضاء.

ب- يودع الرصيد المتبقي من حاصل بيع البضائع المسموح باستيرادها في يوم البيع بعد اقتطاع المبالغ المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة أمانة لدى الدائرة ولأصحاب العلاقة أن يطالبوا باسترداده خلال ثلاث سنوات من تاريخ البيع والا أصبح حقا للخزينة.

ج- أما البضائع التي تكون ممنوعة أو غير مسموح باستيرادها فيصبح الرصيد المتبقي من حاصل بيعها حقا للخزينة وأما البضائع الأخرى سواء أكانت من الأنواع الممنوعة أو المحصورة أو المسموح باستيرادها والتي تباع نتيجة لتسوية صلحية أو قرار تفريم أو حكم قضائي صدر في جريمة تهريب فيوزع الرصيد المتبقي وفقا لاحكام المادة (٢٤٢) من هذا القانون.

هكذا منه الأصل

المادة ٢٤٢: تؤول مبالغ الغرامات الجمركية وقيمة المواد والبضائع ووسائل النقل المصادرة بعد خصم النفقات والضرائب والرسوم الى خزينة الدولة على ان يقتطع منها الثلث لدفع الأكراميات التي يجوز توزيعها وفق تعليمات يصدرها الوزير بناء على تسميب المدير على ان يراعى في توزيعها جهود العاملين المباشرة في تحقيقها.

المادة ٢٤٣: في الحالات التي لا تحصل فيها غرامات أو تعويضات أو عندما تكون هذه الغرامات أو التعويضات زهيدة ولا يكون في استطاعة الدائرة أن تكافئ المخبرين والحاجزين للوزير أن يأذن خلافا لأحكام المادة (٢٤٢) من هذا القانون بتوزيع حاصل بيع البضائع المصادرة ووسائل النقل بالطريقة التي يراها بناء على اقتراح المدير بما يتفق والنسبة المبينة في المادة السابقة أو يدفع مبلغ من الخزينة يحدده الوزير بموافقة مجلس الوزراء.

الباب الخامس عشر

امتياز دائرة الجمارك

المادة ٢٤٤- تتمتع الدائرة من أجل تحصيل جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى التي تكلف بتحصيلها وكذلك الغرامات والتعويضات والمصادرات والاستردادات بامتياز عام على أموال المكلفين المنقولة وغير المنقولة حتى حالة الإفلاس وبالأفضلية على جميع الديون عدا المتعلقة منها بصيانة المواد ومصاريف القضاء التي يقدمها الآخرون والديون التي لها امتياز عام على الأموال المنقولة.

الباب السادس عشر

التقادم

المادة ٢٤٥- أ- اذا ظهر في أي وقت أن الرسوم والغرامات المتوجبة بموجب هذا القانون على أية بضاعة لم تستوف أو انها استوفيت بنقص وذلك لأي سبب من الأسباب فتحصل الدائرة الرسوم والغرامات أو النقص الحاصل وفق أحكام قانون تحصيل الأموال الأميرية النافذ خلال ثلاث سنوات من تاريخ انجاز البيان.

ب- لا تسمع أي مطالبة أو دعوى باسترداد رسوم أو ضرائب أو غرامات مضى على تأديتها أكثر من ثلاث سنوات.

ج- وأما التأمينات النقدية على اختلاف أنواعها فتحول حكما وبضرورة نهائية الى الخزينة اذا لم يتم أصحاب العلاقة بتقديم المستندات والجاز الشروط المطلوبة التي تمكن من تحديد وضع هذه التأمينات وذلك خلال المهل المحددة في هذا القانون.

وفي جميع الاحوال لا يجوز المطالبة بالرصيد المتبقي عما تم تحويله الى الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى بعد مضى ثلاث سنوات على تاريخ دفع مبالغ التأمين الا اذا كان التأخير ناجما عن الدائرة.

د- لا تسري أحكام الفقرتين السابقتين على التأمينات المدفوعة لغايات تقديم الدعاوى بمقتضى هذا القانون.

المادة ٢٤٦- للدائرة اتسلاف السجلات والإيصالات والبيانات والمستندات الأخرى العائدة لأي سنة بعد مضى خمس سنوات على انتهائها أو على الانتهاء منها ولا تكون ملزمة بإبرازها بعد انقضاء تلك المدة لأي جهة من الجهات أو إعطاء أي نسخ أو صور منها.

هكذا منه الأصل

المادة ٢٤٧-١- تسقط دعوى الحق العام في الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في هذا القانون بمضي ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الفعل إذا لم تجر ملاحقة بشأنه.

ب- تسقط العقوبة المحكوم بها بموجب هذا القانون إذا لم تنفذ بمضي خمس سنوات في الحكم الجاهي من تاريخ صدوره وفي الحكم الغيابي من تاريخ تبليغ المحكوم عليه.

ج- تسري أحكام التقادم والمهل المنصوص عليها في القانون المدني على حقوق الدائرة المالية.

الباب السابع عشر

أحكام عامة

المادة ٢٤٨-١- يحق للوزير أن يستثني للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة من بعض الإجراءات تسهيلات لأعمالها بما في ذلك قبول قيمة البضائع التي تستوردها والمبينة في الفواتير (القوائم) مضافا إليها أجور النقل والتأمين وأي نفقات أخرى تقتضيها عملية الاستيراد شريطة أن لا يؤدي هذا الاستثناء إلى المساس بالرسوم والضرائب المتوجبة وفقا للقوانين المعمول بها سواء كان ذلك بالاعفاء أو بالتأثير في نسبتها.

ب- للوزير بتسليم من المدير بيع البضائع التي أصبحت حقا للخزينة للوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات العامة التابعة للحكومة بالمبلغ الذي يراه مناسبا أو التنازل عنها لها بدون مقابل بقرار من مجلس الوزراء وبتسليم منه.

المادة ٢٤٩-١- لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

ب- تنشر التعليمات الصادرة بموجب أحكام هذا القانون في الجريدة الرسمية.

المادة ٢٥٠-١- يلغى قانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ والتعديلات التي أدخلت عليه، على أن تبقى الأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وكذلك الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى قانون الجمارك المؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٨٣ سارية المفعول إلى أن يتم إلغاؤها أو تعديلها بموجب أحكام هذا القانون خلال مدة أقصاها ستة أشهر.

ب- تلغى أحكام أي تشريع آخر إلى المدى الذي تتعارض أحكامه مع أحكام هذا القانون.

هكذا منه الأصل

المادة ٢٥١- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسن بن طلال

١٩٩٨/١/١

وزير الاوقاف والشؤون والمقتضات الاسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	وزير العدل جودت السبول	وزير دولة لشؤون التنمية الدكتور طاهر كنعان	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور فايز الطراونة
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة توفيق كريسمان	وزير الثقافة ووزير الشباب ووزير الخارجية بالوكالة طلال سطعان الحسن	وزير العمل	وزير الدكتور محمد مهدي الفرخان
وزير المياه والري ووزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور هاني الملقى	وزير الصناعة والتجارة ووزير التموين محمد صالح الحوراني	وزير الاشغال العامة والاسكان ووزير النقل المهندس ناصر السواري	
وزير للمساحة والاثار عقل بلقاسي	وزير الزراعة محمد الخريشة	وزير البريد والاتصالات سليمان الحافظ	وزير الدكتور نبيل حمادي
وزير التخطيط الدكتور نبيل حمادي	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير دولة للشؤون البرلمانية ووزير التنمية الإدارية الدكتور بسام العموش	وزير الداخلية نايف القاضي
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سميح بيلو	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور نائل العجلوني	وزير التربية والتعليم الدكتور فوزي غرايبة	وزير الاعلام ناصر جودة

هكذا منه الاصل